

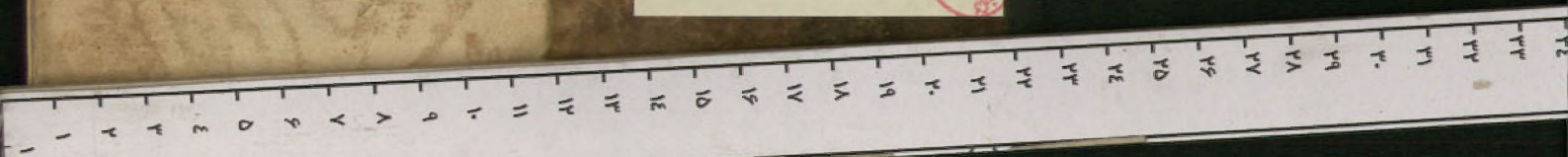
کتابخانه  
مجلس شورای  
اسلامی

۱۸



بازدید شد  
۱۳۸۷

کتابخانه مجلس شورای اسلامی	
کتاب	مجلس شورای اسلامی
مؤلف	
مترجم	
شماره قفسه	۱۴۷۱۹
تاریخ ثبت کتاب	۹۰۲۱۷



این کتاب حاصل از طبع و تدوین  
محققان و نویسندگان است  
از جمله آقایان: ...  
که به این کتاب ارزشمند  
مهر و ملاحظه فرموده اند



۱۴۷۱۹  
۹۰۲۱۷

فصلنامه علمی

۷۸۶۱

این کتاب به مناسبت ...  
در سال ...  
تألیف ...  
چاپ ...  
مجلس شورای اسلامی



کتابخانه مجلس شورای اسلامی

کتاب محمد ابراهیم الی

مؤلف

مترجم

شماره قفسه ۱۴۷۱۹



جمهوری اسلامی ایران

شماره ثبت کتاب

۹۰۲۱۷

۱۱۹۴۷

کتابخانه

مجلس

از دید شد  
۱۳۸۷

۶۶



ولا شك



فخلعوا بها والبسوا البسمة الى ذكر موسى بقوله قد جعلكم جنسية من رجب والاية الى ذكرنا  
فرعون يقول ان كنت جئت بآية فانت بهما ان كنت من المصادقين والشه  
المجيد الذي ذكره موسى بقوله والوحيكم لئلا تبين انما راسيات الا لاوتنا  
لا تلبثت بقوة موسى وما بعده اعلم ان قول موسى هو من عباده انما رسولا  
مشتكى من العرب وجود الرب وكونهما رسولا وما جئت به الا الى اثبت به اثباتا  
بل اثبت به صدقنا في جميع الخصال كالسبط كلكم كخصم الرب الى الخلق الذي هو  
فرعون مع عدم تحصيله شي دون شي الغريب الى الاعراف بالعلم عليه بغير الوجود  
وبسائر النعم الا خلة واحدة والى ما خطه عدم استقلاله لئلا يظن ان له سلطانا  
قياحة وعصى اليه الخلق الذي لا مدخل له في وجوده فلا انتم والى العلم لا مدخل فيها  
في غاية الضعف بالنسبة الى مدخلية الغير الذي هو الرب فاي معنى لا تدار مثل هذا  
الاكوتية وعدم كفاية هذا الاقواء الذي شهد لا حور المتعلق بغيره مدته التي لا  
ولا حتى كذب في الشهود على كراهية الجارية التي بها يتكلم هذه الحكاية الجديفة وقول فرعون  
عن رجبنا جنتي من الضيق ليس هو الا عن تعيين رجاها بعد الاعتراف في الحكاية كما هو  
ظاهر القبط بل بعنوان العظم واليكن والى الحكاية بغيره قوله فاجاب موسى عباده  
رب كل عرب وبطلان ظاهره هو متجني كخصم للاضافه بقوله ربنا انزل على كل  
شي خلقه ولعل الغرض من قول فرعون هذا ان ياتي القرون الاولى هو من فاشات قول  
موسى على ما نقل عن القرون الاولى الذي اماره الصدوق عنهم عنده اما ما ذكره  
او بالسبق لهما فمما هو في القرون الاولى هو من كونه وجوده ولم يتوجه موسى  
الى بيان قوته بآية الردية وجوابها الذي لا اشتغال له في المقام مع حصول الكلام  
واعمال على المائدة بقوله علمها عند ربي الى قوله ولا ينسى هو وصف الرب المذكور  
بقوله الذي جعل لكم الارض وما وجعل على بطلان ما يقول به فرعون ظاهرا

الطاهر  
الاستعداد

انتهى

من دعوى الاية لظهوره ليعمل الارض منها والاحور المذكورة حواشي عن ابن  
عاقول كونها من افعال فرعون والظلم اليها لآيات في قوله والقد ارشاه  
آياتنا كلها هو المجرى التي ظهرت في موسى على فرعون في ذلك على حقيقة رتبته  
وبرون الذي هو رب العالمين كما يدل عليه ذكره ولقد ارشاه آياتنا كلها في المقام  
ومدة فرعون بكتب موسى بعد آيات او كذب الآيات لان الآيات لم  
كن والحق وجوده في لم يكن الموعود من حواشي انما كذا لئلا يظن انما نقل  
الله عن المدياة قال احطت بآياتكم وبجسديكم بسببنا بغير اني وبت  
امرنا نملكهم واوتيتهم كل شي والما من شئ عظيم وقوتها بسببنا ومن لم يمتنع  
دون الله ورين الله الشيطان اعلمهم فصدتهم عن السبيل انما لا يمتنع من الله سبحانه  
له الذي يخرج كتابا في السموات والارض ويعلم ما تخفون وما تعلمون الى ان نقل  
عن لم يمتنع بقولها واسلمت مع سليمان لرب العالمين والقول يكون في رتبته  
لهم الشيطان الى قوله وما تعلمون من الله تعالى من المدياة او القول كونه بغيره  
من سليمان انما نشأ من الاستعداد والاستعداد في اعطائه المدياة والاداء  
والتميز من فرض في الآيات والنسخ لعدم اختلاف الفرض فنقل الآيات ما  
الاحتمالات ومجل هذه الحكاية الغريبة وبها يبين ان المدياة بغيره  
ببطلان كسبا وقوتها امره سليمان بالبقاء ما كتب اليهم فلما ذهب كسبا بغيره  
فأتم في مقرا وكانت اذ اردت اغلقت الابواب ووضعت المفاتيح تحت  
رأسها فدخل المدياة كوة وطرح الكتاب على كراهة فاجتهدت وارت الكتاب  
والمدياة فغلبت ان حامل الكتاب وقيل انه حين وصول المدياة كانت القادة  
والجنود حوالها فرفرف ساقه والناس ينظرون حتى وقف على رأسها وفي  
الكتاب في حجرها وكانت قارئة فتمارت فقامت ارتعدت وخضعت وقالت



بعد فراقها بياها الملاء اقول في امر كانت قاطعة امر آتية لشدة  
قالوا نحن اولوا القوة اولوا باس شديدا وان امر اليك فانظري  
ماذا نأمر من حالت ان الملوك اذا دخلوا قرية افسدوا وجعلوا اذى  
اهلها اولئك ولكم يفعلون واتي برسالة اليهم بهدية فضاظرة بمرح  
 المرسلون فارتفعت في تلك المدينة عظيما في ذوق الجاري وجاري في ذوق  
 العلمان وحقه فيها جرة عند راء وبرزت معقود الثقب ووضعتا من  
 سليمان بنجر العلمان عن الجوارى وادخلت الخيط في الثقب المعقود وثقت  
 الدرة ثقباً مستويا وبغير ما زنت سليمان السلطان عن النبي حتى  
 يظهر لهما سليمان بنى او سلطان فقط فاجدهما في الحق اولاً وبعد اياه  
 ثقب غير المشقوب ثقباً مستويا وادخل الخيط في الثقب المعقود ووضعتا  
 باهره على اللبنة والردوة وبرز بين العلمان والجوارى بما جرت به بالظن راي  
 رسولهما سليمان بنجر علمان فاعلمت علة البتة فاجرت به وظهر ان ثقت الازنة  
 والدرة ~~في الخيط~~ في الثقب من الاور المذكورة متوجة ان لم  
 يكون بمرحوة واما ما لم الرسول به ولكن رايه من سليمان بنجر علمان  
 على جوارى ثقتها المتساوية بعد ظهور الواقعة بما جرت به الى بيان وجه كونها  
 متوجة وظهر ان ارباب الخبير والتوايح نقلوا اليه جليش سره وامر  
 بالولاء للجن والسياسة في الجيوش والسيار وكل الحوش والسياسة  
 في فرسخ وتظليل الطيور فانظر كل واحد منها امره عن غير له يتفرق  
 احد منها المادة او بعضها بعضاً ونقل عن سليمان بنجر علمان  
 ونقل الثقب متوجة واضحه نقل انها لما اختارت الازنة الى سليمان  
 بسبب خوف الدرة والصغار وغيره جعلت عرشها في آفة حفر قصورهم

ادخل

وغلت

وغلت الابواب وكسكت به تراسيد شونه ولعلها اوجت الى سليمان بنجر علمان  
 من عرشها فاراد ان يريها ضعفا وان يريها رية غلبة فاجابته في عرشها  
 عرشها كما نطق بالقران فلما استمع به بوزيد في الازنة الخليل كما قال به بعض  
 هذا قوله واوتينا العلم قبلها من سليمان بنجر علمان وعلمه بنجر علمان بانه بعد  
 وجب عليه ما اوجب سليمان بنجر علمان في العلم بنجر علمان الازنة واما اجبت قبله الازنة  
 بواحد من الخيرات المنعولة قبل الازنة العرش من سليمان بنجر علمان وادخل العلم  
 من قبلها فخلعها وفي ذلك الكلام بنجر علمان في ان نقل الحرف عن ان كان آتية  
 غلبة لكني انت قبلها بالظن لا كونه متوجة وكان ما ظهر لهما بعد ارسال الرسل  
 كان متوجة فلما رايه من امر الله بنجر علمان بنجر علمان واخبره لكن نقل قولها بالازنة الملاء  
 اقول في امرى ان انهما لم يمانين به ويحمل ايمانها بسلك كانت المنفعة عندهما في  
 الانظار واما الرسول بالاجبار وعلى كل بعد حصول لهما العلم بالآية وبطاقة  
 الآتية الثمن المتوجة لانه ثبت بهما بنوة سليمان بنجر علمان بنجر علمان ووجه كونه بارية  
 من الهدى متوجة انه سواء كان الفاء الكتابية الوجه الاول والثاني هذا الفعل  
 الهدى ليس بعنوان الاتفاق كما يعلم الراجح الى وجده انه جعل الهدى على العلم بالمال  
 وجنودا وعلماء بين الفاء الكتابية عند المالكة هو الذي لا عند بعض قواد  
 وجنودا ليس الهدى من البتة وان كان موصوفا بجزء الكمال بل فعل عالم كمال  
 جعل موصوفا بهذا التميز الخارج عن العادة ومطابقا لسليمان للتصديق لفضله  
 بعددته وبذا هو المراد بالمتوجة وبهذا السكالي ذكره بعد تسمية متوجة به ان  
 نقل ايمان السجدة عما وجد به ان كونهم مرتبين ومجودين به وكذا ايمان بعضين  
 ونقل عدم ايمان فرعون وقومه وجه نظره من غايته كونهم وعصيانهم وان كان  
 العذاب بالآية وبهذا السكالي هو ان المخرج بالآية والموصوف بالعلمان انما يكون

في قوله



باب المغفرة

فقر

[illegible]



بأنه لا يجوز أن يكون له الوجود في ذاته بل هو موجود في غيره  
بل كما هو معتاد في دعائه وقبوله كما لا يكون إلا بالاختيار وهذه المجزأة  
القطيعة في نفسها ليست بجزء بل هي فاعلها محيى رافعه بل هو مطلق الوجود  
**وبالتالي** ان يقول سوال صاحبنا في جوابه ان التلقين على وفق سواله لا يصدق  
فعلى ان يقال بغيره فليكن له الوجود لانه المجزأة على صدق صاحبنا في جوابه  
عند انكارنا اننا لم نذكر له في مدركه ان يكون له الوجود الى عقولهم لا الى  
ابوابهم **وبالتالي** ان فاعل مثل هذا الفعل في غاية الكمال الذي لا يكون  
العقل في نفس الكذب وورقة فليكن الكاذب براه الكذب بعد فاعله بل  
فرا لا يابره اذا عرفت هذه الامور فليكن ان صاحب المجزأة صادق  
في جميع ما جزم به لا يفترون بوجه ما يلو ان لا يصدق صاحب المجزأة بغيره  
فعلى اننا لم نذكر له في جوابه ان فاعله في جميع ما جزم به وبغيره وعرف  
الناس ان يصدق الكاذب في اطاعة ملائكتنا من هو يترك ذنابه الفاعل  
وردا له ونفقه في نفسه قطع النظر عن المتابعين وتوحيه النفس لا يكتفي  
مع الكمال الذي يترك عليه المجزأة والظهور الثاني بين الكمال الحقيقي وورقة  
الكذب المتابع لمن لا في غيره وادراكه ان فاعله مدركه كمن اخلف  
اصد وجوده في نفسه وان لم يكن عالما بغيره وذهب بغيره براه في شناعة الكذب  
في الملاعبة فان ظهر من الامر من منه يظهر الظان غلط في ظنه وتوحيه  
ان وصدر فلا على خلاف ما طعن من جودة الذين وحسن الاخلاق فان  
علم علما قطعيا كمال العلم والاخلاق علم براه في غير كماله وصدق النقصان علما  
يعني فاعله في كبره ان يكون الفاعل الذي اخرج الناقه الى طلب الكفار  
اخراجها من المجزأة فليكن ان فاعله من هذه الصخرة ان كنت صادقا في نقولنا

طلبوا

طلبوا على الله وصافى الحق طلبوا مع الكمال الذي لا يشهد الا في الذي سمعته  
عليه متلعا بالنا سفي فليكن الكاذب بهذا الا في الذي سمعته  
فيما يقول وتبين له في ثباته به وبما جزمه اليوم الذي لا تملكه على  
رجع الى وصدرا بعد كماله في نفسه عن بقية العادات التي هي اعظم ما يفترون  
الوصول الى المطالبات المحمودة والتعادات الحقيقية **اعلم** ان الله  
الملك كان مجبولا لغيره فان صاحبه المجزأة صادق فيما يبرهنه وان كان وجوده  
وصافته وليس له المجزأة خصوصية بل لا تملكه على النبوة وما يلو كما او  
اليس انما انت الانبياء عليهم السلام صدقهم مطلقا بالمجزأة وان كانت  
الالة منكرو وجوده وطلبوا المنكر من المجزأة في هذه الدعوى ينو  
على الامر من مع غناهم عن التاثير عند راس المجزأة قوله في مدركه بغيره  
من تركه وقوله ولو حشك شئ مدين وقوله عن فاعله ان كنت من  
الصادقين ومدته فرعون في قوله ولقد ارسلنا ابناك ملكا فليكن في ذلك  
منهم عليهم السلام دليله عقليا فاعله المجزأة وصدق الكفار المذكيون  
بطلب المجزأة كون دلائلها على صدق صاحب المجزأة في جميع الاقوال والاشياء  
عندهم بحيث كان الكاذب دلائلها واضح التمايز وما شافنا في غاية التحليل  
فذلك في الراي الكفار الكار صدق صاحب المجزأة قالوا يكون ما هو مجزأة في  
الاسرار ولم يبق احد منهم لعدم دلائل المجزأة على صدق صاحبنا فظهر ان دلائل  
المجزأة على صدق صاحبنا في جميع الاقوال التي يبرهن بها وجوده تعالى عام  
الجزء من العوام ودلائل البرهان العقلي الذي لا مدخل للمجزأة فيه خصوصية  
في كثير من الامور **فان قلت** امتحان بلقيس سليمان عما امتحنت به حتى تبرز  
النهج من السطان بركات كونه ما يلو بوجوده تعالى والامتحان انما كان

ان



لأنها ثابتة بما نقل من الأسماء يدل على كونها قائلة بتحقيق  
الشيء كماله والاحتقان أنها هو يكون خصوص سليمان عما يتبادر من لا فلا يتبادر  
ذكره كما يتبادر المكان اثبات وجوده تعالى بالمعجزة **قلت** لا لا قولهم وجودها  
وقومها ليس بحدوث الشمس دون الله على عدم قولها بوجوده في الطهر  
الاحتقان المذكور على قولها بوجوده بل لا دلالة له عليه لأن الظاهر أنها بعدد  
كسبيلها من المحتمل على التحيز والخوف فينت عن قولهم كما هو المتعارف  
في مثل هذه المحال فثبت بقوله بطلان الوهية الشمس بوجوده في شبهة  
وطأن ان احتمال هذه كالتعارف للغيث من صفة الأثر التي للذين يقولون  
بها فلو علمنا جواز صفة وجوده وبطلان الوهية الشمس علمت أن صفة الله  
على تقدير التحقق بالانقسام لا يجوز أن يمتنع بانقسامها على تقدير  
الذات في الحقيقة لا طهرها كما في التسمية **فان قلت** من لم يقل بوجوده في  
لم يقل بالشيء القرآن طائفة التسمية بالذات لا القرآن **قلت** ليس المقصود  
عموم التسمية بحقيقة الجواهر بل هذا التسمية هو التسمية التي في القرآن  
وان كان قولهم هذا التسمية للذات والذات لا في القرآن بالتسمية  
ليتم فيه أن يتأخر عن العباد بعد ارتقاء الاستحسان فيقبل إلى التعلق  
في حقيقة قول لا المعجزة وأما ما قيل في ما بعد دفع الاستحسان المانع عن الإذعان  
تقتصر الأركان بنظر المحقق وأما الجاهل الذين لا يقولون بالقرآن أصلاً فهم  
في المعجزة بعد التحلية عن الاعراض المانعة من صلهم إلى الحق فالتسمية بالقرآن  
الذات في التسمية بالقرآن لا يكون بدلالة المعجزة عما صدق صاحبها في وجوده  
والتسمية إنما هو بسبب الإذعان القائل بالقرآن بحقيقة المعجزة بعد التحلية  
وانشأ هذه التسمية في البصيرة فيقوم التكليف بالإذعان بحقيقة

المعجزة

لعدم توقف أصل الإذعان عليها **فان قلت** بعض الوجوه التي ذكرتها  
في أوائل الرسالة في كون كلام موسى من قبيلات وجوده في ليم أن لا يكون  
قائلاً بدلالة المعجزة عما صدق موسى في وجوده فيكون كلامه ما هو مقرر  
واقفاً معجزة أو سحر أو آفة لا ليمها تقدير كونها معجزة على صدق موسى  
فيما قال فلا كلام له فيه ويعتبرنا في كون المعجزة كما يمكن بدلالة المعجزة عما  
صدق موسى في دعوى وجوده في كونه شيئاً من صفة الله تعالى فيكون  
بالذات لا المذكورة أما عدم صفة الله تعالى يقولون فقط وأما عدم  
التسمية بقول السحرة فلعدم التبادر احتمال التسمي والعلل في قولهم وأما  
**قلت** مدة أصل الحجة لا شيء على شيء وكذا في هذا التسمية عند الذات  
والمعجزة لا يمكن إذاً في نفس من الأقران التسمية ووجه أحد ما عارضه  
له لا لا عدم علمنا ما يمكن إذا كان ولا ليمها على ما ذكره على الإذعان  
بما مر وما قبل صحيح وان كان هذا الأمر حقيقياً على وجه أحد بقوله فينا وهذا  
أما لنا كلفه قوله وان كانوا أصواتهم في ذلك المكنون ليس على صدق آياته فثبت  
فقرعهم وقومهم بالقرآن شئ من الكلامهم ولا لا المعجزة كما لا بد عليه قوله تعالى  
فأشققناهم فافرقناهم فيهم كذبوا بآياتنا وكانوا عنها غافلين  
ووجه السحرة بالآيات التي هي المعجزة في حكم تقديرهم فيها فهو وقالوا به  
فدلالة المعجزة على وجوده في المعقولين ثبت بالمعجزة التسمية عن الكبار  
الذات والمعجزة بالآيات التي في قوة تصديق الذات **فان قلت** هذا  
بين المعجزة بين أهل التواريخ أن فرعون كان قائلاً بوجوده فقال ويرجى  
البر عند قول السحرة لا يكون بدلالة المعجزة عما صدق صاحبها في وجوده  
زيادة فتصريحه إلى أنه لم يمتنع به وطلبت كثرة ما ذكره في آياته وجوده



لم يكن حقيقيا عليه حتى يكون مطلوبا بالاثبات فاما المطلوب بالاثبات هو النبوة  
وما بعد ذلك فله قول فرعون ومارت العالمين على كنه مقصود موسى عاينا  
وجوده في معارضة بالمقولة المذكورة **قلت** لا تعارض بينهما لان المقصود  
انما هو اعتقاد فرعون بوجوده في الواقع وليس موسى عاينا بالاثبات انما  
ايجز لا يطال ما ظهره لفظا وعند الناس من الحكايات التي رتب العالمين وتحت الرب  
انما هو بالاثبات عاينا مستند عليه سواء كان موافقا لعقيدة الخلق او مخالفا  
لها وما استند عليه انما هو وجوده في كماله **وما ذكرته** يظهر كماله على ما يمكن  
لنوعين انهما وانا لا اعم السجدة مسكون وجوده في نبوته فاعقل عندهم انهم  
لما راوا حركته العظام موسى عندهم فوجدوا كنه ما ظهر منها كنه لم يظهر  
السجدة عندهم فوجدوا اذا لم يكن سجدة عندهم فوجدوا كنه ما ظهر منها كنه لم يظهر  
في نبوته فوجدوا كنه ما ظهر منها كنه لم يظهر في كنه ما ظهر منها كنه لم يظهر  
يكون له كنه كنه في موسى كنه ما ظهر منها كنه لم يظهر في كنه ما ظهر منها كنه لم يظهر  
ان كنه كنه في العالمين انما كان لمصلحة الوقت لا لغيره من الغلبة ويطال  
قوله **موسى** **حي** ظهوره في البصر المجردة انما هو لا يطال ما ظهره وما اظهره  
هو الحكايات وجوده في دعوى الوحي فرعون الانزال القلم الذي نقل  
عنهم بقوله قالوا احياهم وعصيتهم وقالوا ابوة فرعون انا نحن الغالبين  
والانبياء **قلت** لا معنى لفظ لان المنزلة في قوله واذ لم يكن سجدة فوجدوا كنه ما ظهر منها كنه لم يظهر  
يدل على كنه كنه في موسى كنه ما ظهر منها كنه لم يظهر في كنه ما ظهر منها كنه لم يظهر  
عندهم لا يعم كنه وجوده في كنه ما ظهر منها كنه لم يظهر في كنه ما ظهر منها كنه لم يظهر  
ان ثبت وجوده في المجردة ومنه يظهر ضعف انما يدرك في كنه ما ظهر منها كنه لم يظهر  
ان كنه الاكراه بعد ظهوره بحقيقة المجردة التي اخرجت **ويكون** كنه ما ظهر منها كنه لم يظهر

الانبياء

ان كنه كنه بانبياء ان يكون المراد من الاكراه في السجدة هو الاكراه في فعلها  
**قيل** **اعلم** ان من انما هو **احد** **بها** ان المشهور بين العلماء عدم كنه في الغلبة  
اصول الدين وقال بعضهم كنه في قوله في قوله اول وعده ما يمكن في الغالب بالاعتقاد  
مع تفسيري ان الانبياء بعد كانت طريقتهم دعوة الناس الى الدين الحق في قوله  
حكوا باسلامه ولما لم يرد عن الربيل الذي ذكره في ان الانبياء الذين كانوا  
ماورين يقال الكفار يستنون بالذروة فان انما عن نبوته فاعلموا ولو لم يكن  
التعبد بل لو لم يكن كنه القتال ما لم يقتضوا ما نطقا لغيره وجوده في كنه ما ظهر منها كنه لم يظهر  
وجد يظهر على المستغفر والاثبات على ظهوره في البرهان وحقه على كنه ما ظهر منها كنه لم يظهر  
الى الكثرة والمعاودة كنه في كنه ما ظهر منها كنه لم يظهر في كنه ما ظهر منها كنه لم يظهر  
الى كنه ما ظهر منها كنه لم يظهر في كنه ما ظهر منها كنه لم يظهر في كنه ما ظهر منها كنه لم يظهر  
فان عن عدم كنه في كنه ما ظهر منها كنه لم يظهر في كنه ما ظهر منها كنه لم يظهر  
الانبياء كنه في كنه ما ظهر منها كنه لم يظهر في كنه ما ظهر منها كنه لم يظهر  
ما كنه كنه في كنه ما ظهر منها كنه لم يظهر في كنه ما ظهر منها كنه لم يظهر  
يقول لانه ان كنه في كنه ما ظهر منها كنه لم يظهر في كنه ما ظهر منها كنه لم يظهر  
ويقول الحق بساعة عن فلان الذي كنه في كنه ما ظهر منها كنه لم يظهر في كنه ما ظهر منها كنه لم يظهر  
منه فلفظه المصيب الذي كنه في كنه ما ظهر منها كنه لم يظهر في كنه ما ظهر منها كنه لم يظهر  
في الاصول يقول ان كنه بساعة عن فلان الذي كنه في كنه ما ظهر منها كنه لم يظهر في كنه ما ظهر منها كنه لم يظهر  
قوله ان يقول عالم السجدة ان كنه في كنه ما ظهر منها كنه لم يظهر في كنه ما ظهر منها كنه لم يظهر  
بالجسمة مع كنه كنه كان كنه الذي كنه في كنه ما ظهر منها كنه لم يظهر في كنه ما ظهر منها كنه لم يظهر  
الاول وساعده اليه والاول كنه في كنه ما ظهر منها كنه لم يظهر في كنه ما ظهر منها كنه لم يظهر  
فان كنه في كنه ما ظهر منها كنه لم يظهر في كنه ما ظهر منها كنه لم يظهر في كنه ما ظهر منها كنه لم يظهر

عدم كنه في الغلبة  
في كنه ما ظهر منها كنه لم يظهر



واحد من قبل شرب الحرات العالمة في روضة الجنان وسخط السحاب في البراري  
 بالشيء الى القطبين بمحض مساعدة النجاة وصدقها وظن ان هذا القول الثاني من خواص  
 العقيدة في الاصوليين لا يظهر كواحدة من خواص العقيدة بل انما كان في حيز  
 لا هو ان الدليل المذكور في خواص العقيدة انما هو وجوب ثبات الاصول في الدليل العقلي  
 الذي لم يكن مأخوذا من المجردة وانما كان الدليل مأخوذا من ان انبأ به  
 لم يكن من قبيل الدعوة ولا انما كان من قبيل الحقيقة مع ما لم المجردة التي ظهرت  
 لنا من ان كان رسول الله كما يذكر في الدعوة وان كان في الحقيقة مع ما لم  
 المجردة لان صدقها في المعاني كان ثابتا بالمجردة التي وصلت الى الكفاية بطريق  
 العلم عن ان لم يكن المقصود كونه في الحقيقة الى توضح جديد في الدواعي المعاصرة والمجاهدة  
 في كفاية لم يصل اليهم المجردة التي قد على الوجود الذي يفيد العلم كما كانت قبل تبيين  
 او ثبات المجردة التي قد او ان تيان بالمجردة الجديدة فافضل ان كان ان كان  
 الذي لم يرد تام كذا ولما دلت المجردة على صدق صاحبها في جميع الاقوال فظهر وجوب  
 اسما من صدقها في جميع الاقوال والذين صدقها صاحبها في حصوله او انما هي  
 التي لم يردت معلومة **فان قلت** لو كان ذلك المجردة على صدق صاحبها في جميع الاقوال  
 الذي من وجوبه في شواهد اخرى كما ذكر في وجوبه لا يرد لانها العلم في ثبات  
 وجوده في الكتب المشهورة في خاتمة حديث **قلت** لما كان طريقها في ثبات الاحوال  
 بل الدليل العقلي عليها من غير هذا الخط انطباقا في قول الانبياء او افتقارهم الى  
 الدليل العقلي على صدقهم فيها لما في قوله لا المجردة على صدقهم وجوده في مشاهد  
 جرد لانها على وجه ان يكون بصدقهم استقلالها وزعم ان ثبات وجوده في بعض  
 من غير ان يتبين المجردة اولى لعدم كون ثباتها بطريقه السابقين والا فبقية  
 بهم هو لا وجود هذه وانما عدم اشغال اكثر انما من البرهان العقلي في الماخوذة

بل يتم الخط

في حق

في بعض المطالب فلم يرد عنهم الى العدل عن لا صعب في ذلك المجردة او غيرها  
 لان الدليل العقلي على ذلك المعلوم عندهم وطريقهم المعروفة ليست مستحيل في  
 فانه عدم النجاة وصدق طريقهم ملاحظ لانها فيمكن ان يكون غلطهم عن انبأ  
 عدم توبه الحكم اليها وانما استدلالهم لا يكون انما استدلالهم انما استدلالهم  
 ان يكون بصدقهم متفقين بها وانما استدلالهم لا يكون انما استدلالهم انما استدلالهم  
 الحكم في تركه وتوجيه العذر عن البعض في الحقيقة في ضعفه لان ما كان في الحقيقة  
 في ثبات التوحيد ضعيف كما يظهر لنا في البصر فاما كفاية الدليل الضعيف في  
 الماخوذة في المجردة وترك الدليل انما الماخوذة من مباحث القطن بل لا وجود لعل  
 المتفقين بهذا الدليل لم يتفقوا بضعف الدليل الا في توجيه خصوص كلام الحكم  
 بعدم كونه التوحيد مطلقا وانما ثبات الكليات الغير الضرورية في التوحيد  
 اثبات وجوده في توجيهه وتوجيه كلام بعض المتكلمين في ضعفه لان بعض  
 الاكفاء بالرفض انما **قلت** اثبات التوحيد بالبرهان المتواتر في الانبياء  
 عليهم السلام بوجوبهم البرهان في شواهد المجردة على صدقهم في جميع الاقوال  
 وولا ان توان الذي هو المجردة الباقية على مثل قوله قل انما انما يشرككم بوجوب  
 في انما الحكم لا واحد من قولهم ان الله لا يدينهم الا بما هووا و  
 وقوله قل هو الله احد وقوله قل لا اله الا هو وعنه من انما  
 المشاهدة جدا فان توفيقه في ذلك لا يعضد في بعض عدم احتمال المناقشة في الحكم  
 وقد ظهر انما ان ثباته في ان ثبت صدقهم في ان ثباته في توفيقه في بعض  
 ان ثباته باو كذا في قوله في ثباته في مكنائهم العلم بعصية الانبياء  
 كما ان العالمين بصدقهم ان يقولوا ان تواتر النقل عن الانبياء والقاصرون  
 بذلك المجردة ولا ان العالمين الصادق لثبوت كونه كلام الله بنبوت كونه مجردة

بل يتم الخط في انما  
 المتكلمين وان كان في  
 بطريقهم



وان كانا متفقين على ان ثبت التوحيد بواحد منهما وان لم يجزهما والتمسنا في ذلك  
الكفر بالكلية فثبت الصدق والبرهان على الحق لا موقر بعض الامور مع عموم القول  
**فان قيل** عموم القول ثم قال ما لا في الحق في صدق صاحبها هو الصدق  
الظاهر الكافي الذي هو فاعل الحق صاحبها في الاقوال والافعال والتقدير  
الكافي للرسول شلا في كونه صادقا في الحق انما ثبت بالبرهان وجوده كافي  
**قلت** بعد ذلك لا ينفرد وجود الكافي ان لو لم يكن كلام الرسول شلا في  
و اما ان لا يثبت عليه من كونه موجودا فقد كثر في هذا القول الذي بعض الناس  
به فقد ثبت الكافي في الحق في كونه كافي في نفسه في الصدق اما ان  
منه كافي في نفسه او غير عالم به وكل واحد منهما نفس فافهم ان كان احدهما  
مرا لا ولا يكون العقل لا ينفرد في صدق هذا انما في الكافي المذكور ومنه  
السؤال المذكور بعد ما ذكرنا سابقا وان كان وانما المذكور انما في  
هنا والاشارة الى جوارده زيادة التوضيح والاشارة الى كونه  
بها بعض الاوقات **وما كان** ما ثبت العقل في نفسه اثبات صدق  
ما قيل عنه و عدة ما يثبت العقل ما راد فاعلم هو رسول الله والقرآن الذي  
هو نبي الله واثبات نبوته واثبات كونه ان كلام الله في قوله لا يزل يوحى  
آذانا والحق في نفسه انما آذانا في النبوة ففهم البيان والامان في ظهور  
الحق في بده في طريق الحق باحد او هو ان رسول الله مع كونه اجابا  
كلام هو القرآن وادعى ان كلام الله بعد دعوى النبوة وقد كثر في الكلام  
المذكور بيان كونه كلام الله فانما النبوة من مثل وقيل لمن استجبت  
الاشارة الى الحق ان ما اتوا بمثل هذا القرآن لا ياتون بمثل ولو كان بعضهم  
بعض طهرا **و** كثر ما من النبوة من مثل ما كونه اثباتا قد من

في قوله لا يزل يوحى

الامان

كونه اثباتا كونه عليه قديم وما كنت تنفرد فيه فمما لا يحيط به من ان  
المطلوب في اذاعة القرآن لم يقدر احد من اليهود والنصارى وسائر مشركي النبوة  
على كونه يثبت كونه في غاية المباهلة في كونه النسخا ووجه عدم ان كان  
كان في كونه النبوة المعلقة على انما في كلام الله الى ايام النبوة في كونه  
لم يكن لاحد ان يقول لم اذعت انما في كونه مباهلة ايام كونه فلما اذعت  
فكان ولو لم يكن استيصال قاريه لكانوا في كونه اظهر و عدم صدق في النبوة  
بكونه لا يثبت لا صدق في كونه التمس في كونه خصوص المعنى وكان الله حقون  
من انما في كونه مباهلة في زمان كونه فلما في زمان كونه في كونه  
الغاية في كونه اذاعة في النقل وعدم النقل في اشياء هذه الامور الموقرة  
الادعاء في كونه النبوة النبوة نبوت القطع بالعدم **وما** كثر ما من انما في كونه  
من مثل مع صدق كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه  
كونه فلما لم يثبت من اذاعة من جماعة المعارضة معارضته في القرآن بسورة  
المعارض في اهل البيت الذين لم يكونوا معارضين او احدهما بعد سماع القرآن وقيل  
بما في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه  
آذانا **وما** كونه صادقا في الدعوى فلما في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه  
بل ان هذا الكلام مبني على ان كان قاريه في كونه في كونه في كونه في كونه  
لغاية نبوته عدم القرآن من كلام رسول الله وكونه في كونه في كونه في كونه  
الدعوى في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه  
الحق في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه  
وجه بيان كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه  
الما مودين ومنه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه في كونه

**فان قيل** زمان



رسول الله كان على يمينه احد بهارن الماسم قوة وشكره لعل القادر عليها  
 يخوف من كونه المعارضة في زمان قوة الاسلام وفي زمان عدم القوة وقدرتهم  
 الخوف في زمان القوة عن اصل المعارضة لعلها قد وقعت ولم يتخلوا بعد طعنا  
 لقوة الاسلام وهو سوطه ونصف الوقت المثلثة بحيث لم يكونوا قادرين على  
 اطراف المعارضة لولا القوة في هذه الساعات وكنتوا خائفين اهل الاسلام وكنت اهل  
 الاسلام يحالفها لضعفهم واخفاء الامور بسبب الخوف والله اعلم قدر كبير  
 لحظها المطلق والشمول لها ولعل المعارضة **قلت** قوة الاسلام وان كان  
 من اهل الانبعاث عن حفظ المعارضة وضبطها وغاية امر شعربا عن الظمار في  
 بناء الخوف وكفى قاطعون بعدم ضبطها في بطون البلدان مع قوة الداعي على الضبط  
 وانا لعارض المشركون في عاديهم في بعض اوقات ورؤا اهل الاسلام الى كمال الضبط  
 وتغلب المسافرون والمردون لنا ويحفظون كيفية المعارضة وكيفية عدم  
 اننا قلنا ان اهل المكونوا في الفرق المتكبرين ليس من واداة كما يجب ان يكونوا  
 بطول الحق حكما بقبول الارباب في ارباب وعدم ضبط اشياء هذه الامور بل  
 في عدمه ولا فطنته **وثالثها** في علمه وقدرته وعدله على كل شيء واخرها  
 العقل المتوازن في الانبياء والآيات المتكاثرة بالمعاضد فان لم يحصل اليقين  
 ببعض الآيات الواردة في بعض المعاضد المذكورة فغيره مثل قولهم وعنده  
 مخارج الغيب لا يعلم الا هو ويعلم في البر والبحر وما تقطع من رزقنا لا يعلم الا  
 في ظلمات الارض ولا رطب ولا يابس الا في كتاب مبين وقوله لا يعلم خلق  
 وهو لطيف خبير قل ان كنتوا في صدوركم او تدبره يعلم الله ويعلم ما في السموات  
 وما في الارض والله على كل شيء قدير وقوله لا تعلم وانتم لا تعلمون وقوله  
 ان الله بايعكم بحيط وقوله لا تعلم ان الله قد رزقكم وقوله لا تعلمون

في علمه وقدرته وعدله

وقوله

في علمه وقدرته وعدله

وقوله ان الله على كل شيء قدير وقوله وان الله ليس بظالم للعبيد وقوله ان  
 الله كان عليا حكما وقوله ان الله كان على كل شيء شهيدا وقوله ان الله كان  
 سمعا بصيرا وقوله ولا تعلمون قسما وقوله ان الله كان بايعكم خيرا وقوله  
 ولا تعلمون خيرا وقوله فان الله كان عفا قديرا وقوله وكفى بما يشهد  
 وقوله وهو على كل شيء حكيم وقوله عالم الغيب والشهادة وهو حكيم قدير وسبق  
 كل شيء علما وقوله قل استؤمن بالله بما يعلم من السموات والارض وقوله هو  
 بكل شيء علما وقوله ان الله لا يعلم الغيب شيئا وقوله وما يكون في زمان وما يكون  
 من قرآن ولا تعلمون عمل الا كما علمكم شيئا او قبضون فيه وما ينزل عن ربكم  
 من شيء الا في آية في الارض او في السماء ولا يصرف ذكر ولا اكراما في كتاب مبين وقوله  
 ان لا يثبت الظالمين وقوله ان الله الظالمين في عذاب عظيم وقوله لا يعلم  
 اليوم الا ظلمة انكم اذا انتم تكونون وقوله لا يعلم الا ظلمة انكم اذا انتم  
 وعزائم انما تالكافرة **والله** انما كان انما الظالم المذكورة بالربيل العاقبة  
 لا يكون غير صفة انما ظن من حكما بعد ثبات وجوده لا يتجدد باطله بل  
 الدليل وكان مناسبا للقيمة في انفس هذه الرسالة الذي هو انما ثبات المعاضد  
 الواضحة وكان سببا لزيادة البصيرة فلا على ان انتم بما في قول بل التفصيل  
 بوجوب التطويل بما جاهد الله ان الله انما فعال الحكمة التي تظهر من اساطير  
 خلق السموات والارضين ومنافع خلق الشمس والقمر والنجوم واخلاق البهائم  
 والتهار وكيفية خلق اعضاء الانسان التي ذكر قليل منها في علم الله وحكمه ومنافع  
 غير معدودة على كمال علمه بحسب ما لا يربح عن علمه تعالى في رزقه من خلقه معلومة  
 التي جميع الحكمة مندرج فيها باثبات التوحيد وعظمة قدرته لان الله وحده  
 باثبات صدور اشياء على الافعال عن عدم القدرة وعن العاورة لا بالقدرة

في علمه وقدرته وعدله

في علمه وقدرته وعدله

في علمه وقدرته وعدله



وادخل خيار فيه ثمانية اذ كان عالما بصلاته وقادر عليها فلا يمكن ان يصدر عن العلم  
 بالقدرة العقل صدوره عن كل العبادات استمال طلب النسخه وفيه العذر بغيره  
 الذي يخرج عن استمال اصدابها عن تقدير العلم بظهور وجوب الوجود وما هو عليه  
 من استمال العلم بظهوره في الاصل والارسلين ان علمه لا يشمل العليات والحقائبات  
 رقيقه مراتب الغيب وان القول بكون علمه بالحقائبات على الوجه الذي لا معنى له  
 ان كان محال من غير ان يكون محصورا على ان ذلك ممكن الكبر او ان كان محال  
 به عدم كون علمه بالحقائبات شئ علميا بها في التغير بالحدوث والغيثه او ان لا يعلم الا في العلم  
 والحدس وهو حق فان لم يقبل الكلام فيهم شيئا من الوجهين فهو مبطل في الحق  
 مراتب الشك في ذلك فبغيره هذه العقيدة الزاوية ثم علم المنسبين بها **اعلم**  
 ان بعض الوجوه قد قامت بما ذكره وبعضها ما لم يذكره ومنه فدره قاور على الاول وهو  
 في اليكاه قانما ينطه من قدرته على ان يكون **قدرته** على اليكاه قانما ينطه باليكن  
 ان يكون موصوفا باليكناه في خصوص الفاعل فانه في نفسه متصفه به انما لا يقدر  
 على الاكل والشرب والنسي واشتالها فلا تعلم قدرته لان الامور المذكورة لا تاهل  
 للاجسام والعقدرة على صفه الاجسام ظاهر العقدة على اليكاه قانما ينطه قاور على  
 والتمه لا يمكن ان يكون موصوفا بما ليس في ان يقدر على اليكاه قانما ينطه لا ولا يعلم  
 انه يقول ما على المكلفات لعدم قدرته وقبل سبوع في حقها قدرته على اليكاه قانما  
 او سركا واوجب الغيب في انما يعلمه وكلاوه قانما ينطه اليكاه قانما ينطه  
 وكان هذه الامور خارجة عن ان يكون تعلم قدرته فيكون جامع المكان اليكاه قانما  
 فكله على الامور خارجة عن ان يكون تعلم قدرته فيكون جامع المكان انما ينطه قانما  
 بها **والله** انتمى الكلام الى ان شاء الله تعالى وكون القرآن **كلام** الله حيث  
 ان اشهره فخره خفيقه الامانة انما في المعصومين والمعاد والجن والملائكة والمساكين

112

[illegible][illegible]















فرض خلق شيء من غير الله تعالى وجوبه الى وجهه كماله بالكون وكما بهما فبان  
لهم هذه المسئلة بقاها غير الفاضل بالكون ويمكن دعوى بداية الشئ يكون  
شيء واحد بحيث لو فرض انقطاعه لكانت اذ لم يوجد في الماضي انقطاعها  
قبله وبعد هو ان لم يكن في الوجود ولو فرض خلق شيء من غير الله تعالى  
لا ينقطع كونها بقاها لخلقها في كونها الوضعية لا ان كان في كونها بطلانها  
اخرها وما كان في ظهوره من غير الله تعالى لا يمكن للشيء ان يكون في القوة  
نعم ان ادعى احد بداية بطلان السلطان في القوة فلو كان آفة القوة وليس  
معد بعض الكتب على ما يشبه العدة وعلى ما يشبه الحق عليها لغيرنا فان  
في راحة الشئ لكن الحق لا يكتبه ونقطته منها كما فبان للمعد بترقده وكونه  
هذه الكلمات في اواخر خبره بالاول في خبره من سنة المماتية بعد ان كان  
برؤس له محمد بن عبد الصمد الشكاني اللهم اغفر ذنوبها واسمها بها كل الي  
صلى الله عليه وآله والوصي وورثتها المصطفى صلوات الله وسلامه عليه  
قد فرغ الفراق في محرم سنة ١١١١

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي هدانا لهذا  
ما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله  
والحمد لله رب العالمين  
ابن

سنة ١١١١















عن ذلك الوجود وكان ذلك الوجود لا يتصل بالمتن بل هو صفة ما قبل العرفه وهو  
 الممكن فيكون الوجود بهذا الوجود غير هذا الوجود وهو مرتبة الممكن مثل الحارة  
 التي لا تشارك فيكون الموصوف بها النار لا نفس الحارة فيقال النار انما حارة  
 ولا يقال لنفس الحارة انما حارة وكذلك الوجود الممكن صفة حاصلة لمرتبة الممكن في  
 مرتبة الممكن انما موجودة بالوجود لا بل الوجود الوجود لمرتبة بل موجودة  
 نفس كون المرتبة موجودة به فان الوجود في الممكنات بمرتبة الوجود ان  
 وجوده في نفس عين وجوده لا بل مرتبة فيكون عدم وجود الممكن يعني سلب  
 حصوله لمرتبة الذي هو عين حصوله فنفسه فثابت طرد العدم على فظهر الحق  
 بينه وبين وجود الواجب فلم يزل الوجود وجود الممكن عند كونه واجبا  
 فيكون وجود الممكنات كلها عين الواجب هذا أصل الشبهة الا ان  
 يشتمل لبيان المفاسد التي تزل العالين بهذه المذهب فتقول لا معنى لوجود  
 شي في الخارج لما كان وجود جميع الممكنات عين ذات الواجب لا يعلم شي  
 جميع الممكنات بالوجود في مرتبة ذاته فيكون ان يكون جميع المراتب قدما  
 بل واجبا لذاته وهو لا الذي يقولون بوحدة الوجود يقولون ان وجود  
 الواجب عين ذاته وهو اذا اعتبر مرتبة ذاته المتخيلة عن جميع الاعتبارات  
 والقيود والشؤون فهو مرتبة وجود الوجود وهو اعتبار هذه المرتبة وجود  
 مطلق معي عن جميع المرتبات التي هي شؤون واعتبارات للوجود فلا يكون وجود  
 شي من المراتب الممكنة كالوجود المطلق نزلات فاول مرتبة النزول هي العقل  
 ثم النفس ثم مرتبة الطبايع والمادة والصورة والارباب ثم هذه التعيينات  
 لوجود الوجود في مرتبة النزول في مرتبة الاطلاق العالي عن جميع هذه القيود  
 واعوان ان مرتبة الممكنات النزلية اعتبارية لا تحقق لها قطع النظر على الوجود

في بيان المفاسد في ترتيب  
 ان يكون مرتبة وجوده في  
 مرتبة ان ذلك الوجود في  
 خارج

والم

وليس يتحقق في الخارج الا باعتبار الوجود الذي هو عين ذات الواجب  
 في مرتبة النزول في مرتبة النزول في مرتبة المراتب الممكنة فالممكنات متطابقة  
 للواجب وهو يتجلى في تلك الطبايع والاعيان وفي الاشياء كثيرة منشار والى  
 هذا المعنى واقول ان بطلان نسبة النزول وجود الواجب مع مرتبة من  
 ما بالقوة وتعارضه عن التغير وان شاعل في حال الى حال في غاية الظهور وان قالوا  
 انما نسبة بالنزول المعنى للغير الذي هو عبارة عن النزول من المراتب العالي الى المراتب  
 التي هي بل يكون مرتبة الوجود الذي هو موضع شأن من الشؤون بل من مرتبة  
 الوجود الذي هو مطلق خارج عن جميع الشؤون والقيود فلا يزل وهو في القوة  
 والتغير بل انك تقول ان الوجود الذي هو مع القيود والشؤون انما يكون  
 عين ذات الشخص في الخارج فيلزم عدم الشؤون والاعتبارات وانما ان يكون  
 مغايرة لذاته تعالى المستقيمة بخلافها الشعار فان كان مغايرة فلهذا المعيار  
 انما ان يكون اعتباريا محضاً او يكون له مقتضيات قطع النظر عن اعتبار الغير  
 كان اعتباريا مطلقاً لزم ما لزمه في المراتب في اعتبار الوجود وان كان  
 موجوداً في قطع النظر عن اعتبار نسبة التعدد في الوجودات وهو ضابطاً  
 ثم كون الوجود والوجود واحداً وكون التعدد في الشؤون والاعتبارات  
 وكانهم نسبتها بين الوجود المطلق الذي هو امر مشترك بين الواجب  
 وبين الوجود المطلق الذي هو امر معي عن جميع القيود والشؤون وهو اعتبار  
 والمبنيات فثبتت احداهما للوجود المطلق الذي هو مشترك بين الواجب  
 من كون في نفس الوجود الواجب المخرجة عن جميع القيود والشؤون والاعتبارات  
 في اعتبار الكمال ثم تميز في افراد الممكنة في الترتيب المذكور سابقا  
 من مراتب العقل والنفس والطبايع للوجود المطلق المعني عن جميع القيود

في بيان منشأ











ثم الى المادة ثم تترك كانه في عارضة النفاذ فيكون الوجود المناسبا للوجود  
 العالي بالضعف في عدم الخصا بطبيعة الوجود في شخصه احد ما به من الصفات  
 فلهذا في اشكال هذه العبارات في الحكماء وموافق في ذلك القول كمال الخط  
 بطلانها وليست او قد علمت ذلك لورط ما وقع في كلام الحكماء في حيث علموا  
 الوجود ونقل بعضها الخ في الحرف في عارضة التميز في النار في قوله هو الحكم  
 في وحدة وتثل هذه العبارة ليس ووقع في النفاذ في مفضل كانه كيد وكما  
 لما سلف في توضيح واجب الوجود فانه قال في آية هذا الفصل وهو كمال شيء ليس  
 به شئ من الاشياء بعده وهو انهم اشكال هذه العبارات ليس ما قال في الصفات  
 بل ما فهم ان الشدة ان الله امر عين وجوده الى حقائق الموجودات ليست  
 به شئ من الصفات الصور العينية المتفرقة عن تلك الحقائق كما سلف في الصفات  
 الحسية ان الشدة ان تلك الحقائق عند الفهم لا تاتي الى تلك الحقائق في  
 فضاء تلك الصور على الفهم لا تاتي في حقيقة انما هو عين ذات الواجب  
 او فضاء اصل حقائق الموجود في فضاء الله اشرف منها الصور العينية  
 في الفهم ليس في ذاته في فضاء مع ساطعة ووحدة وعدم كونه كانه  
 صورة عليه بل حقائق الموجودات فيكون الواجب الوجود في تلك الشدة  
 عالما بجميع حقائق الموجودات كلياتها وجزئياتها باجساد ذات من غير  
 الى اشراق صورة في حقائقها في آية ثوب مناب جميع الصور العقلية  
 التي هي شدة الاشياء في الحقائق عند الفهم في حقائقها من غير حقائقها  
 الاشياء في نفسها في العقل عين حقائقها وملك الصور العقلية متكررة  
 لكن ذات الواجب ومن جميع الجهات كانه كمال هذه الصور مجتمعة كمالها  
 حقيقة في ذاته احد منها في الحكماء الخ لا ما قال الصوفية فان قلت لا قال

كلام

كلام الصوفية ليس على ما ينطبق كلامهم على كلام الحكماء وكما سلف  
 وذهب الشدة قلنا لانهم صرحوا بان الوجود شخص احد شخصيات  
 وتعد ليس الوجود افراد متعددة بل الوجود هو عين ذات الواجب  
 نفاذ جميع الممكنات موجودا بينهما باعتبار ذاتية التميز عن شئ من  
 وسات الاحكام قال السيد الشريف في حاشيته على الشرح القديم للعقل  
 الاصغر في الجبر يقول فيلزم ان يكون الوجود ليس متحدة وليس في  
 عليه ذب جماعة الصوفية الى ان ليس الواقع الالات واحدة تاتي  
 فيها بل لها صفات متعددة وهر عينها وهر حقيقة الوجود المتفرقة في  
 ذاتها عن شئ من الوجود وسات الاحكام ولها صفات بعينها واعتبار  
 بحيث لا تاتي في وجودات متساوية فيتم ذلك بعد حقيقة فاعلم  
 بقرآن عطا على بطلان ذلك لم يتم ما ذكره من عدم اتحاد الحقائق ولا يتم  
 لغير اشراك الوجود بل لا يثبت وجود ممكن انما في قوله في حاشية  
 العقل فان جاز شدة بتعدد الموجودات بتعدد حقيقها وانما ذوات  
 وحقائق متعلقة بالمعتقد دون الاعتبار فقط والذات هو ان تلك الحقائق  
 يدعون استنادا الى مكاشفاتهم واثباتهم وان لا يمكن الوصول اليها  
 بباحث العقل ولا تاتي بل هو موقوف على كمالها في ادراك العقول واما  
 المعتقدون بدرجات العقل والقالون بان ما ليس العقل فيقول  
 وما ليس العقل في قوله وان لا طور وراه فيزعمون ان تلك المكاشفات  
 والمشاريات على تقدير محتها ما تاتي باوافق العقل فلهذا شدة بداهة  
 عندهم مستفون عن افاة البرهان على بطلان اشكاله كذا بعدون كونا  
 مكابرة اشياء كلامه ولا يخفى ان في هذا الكلام مفع اشكال الى عدم انشأ

تعد لهم السيد  
 لروية فيهم



هذا الكلام لا يثبت له حقيقة

بوجهة الوجود وبتشكيل كلامه الذي نقل عنه على الارضاء في اللغة  
 ولعل تغير رايه بعد ان كتب هذا البحث وقيل في حقيقته قيام الوجود  
 بالمتبعية فلا اذا قلنا ان الوجود مفهوم على افراد كثيرة فيقتضي بها المتبعية  
 انصافا حقيقيا كما هو المستلزم في كتب المنطق ومبادي الفهم لمقتضى  
 واما ان قلنا ان الوجود حقيقة مشتركة في عدة اشياء لا تقتضي فيها الوجود  
 في الوجود وهرقائه فلا يتطرق اليها عدم الوجود كما كان قطعاً  
 وهر حقيقة الواجب ومعنى كون غيره موجوداً هو ان تلك الحقيقة المشقة  
 القيام بغيره فانه مخصوصة الى ذلك الغير وان كانت تلك السمة مجبولة  
 الكيفية فذلك كلام يخرج عن ادراكنا اولوا المصائر الذين خضعوا  
 من عنده بظنهم ثابته عالية او لو انهم لم يكتفوا بالثبوت فيكون  
 عليك تفصيل هذه المقامات انما هي انهم كلامه وقالوا في حقيقته  
 آخر وهذا مقال آخر قد شربنا فيما سبق انما لا يدركه الا اولوا  
 المصائر والالباب الذين خصوا بحكمة بالغة وفصل الخطاب في تفصيلها  
 بقدر ما ينبغي من قوة النظر وكيفية ابرة القلم فيقولون بانه لا يتحقق  
 ولهم الرئى على مفهوم مغاير للوجود كالاشياء مثلاً فانه ما لم يتصور  
 اليه الوجود بوجه في الوجود في نفس الامر لم يكن موجوداً او بما قطعاً  
 وما لم يلاحظ العقل انضمام الوجود اليه لم يكن له الحكم كونه موجوداً  
 فكل موجود مغاير للوجود فهو ممكن ولا شيء في الممكن بواجب في شيء  
 المقبوضه المغايرة للوجود بواجب في شيء ثبت بالبرهان ان الواجب الوجود  
 فهو لا يكون الا عين الوجود الذي هو موجود بذاته لا بغير مغاير لذاته  
 ولما وجب ان يكون الواجب حقيقياً قائماً بذاته ويكون تبعاً بذاته لا بغير

في اللغة

هذا الكلام لا يثبت له حقيقة

لا بد على ذاته وجب ان يكون الوجود له كذا هو عينه فلا يكون الوجود  
 مفهوم ما كلياً يمكن له افراد بل هو في ذاته جوهرية حقيقة ليس له اشكال  
 ولا انضمام قائم بذاته منزه عن كونه عارضاً لغيره فيكون الواجب هو  
 المطلق المعنى عن التعبد بغيره وان انضمام اليه على ان لا يتصور له  
 الوجود والشيء الممكن فليس من كونه موجوداً الا ان له السمة فيكون  
 الى حقيقة الوجود القائم بذاته وتلك السمة على وجوده مختلفة واكثر من  
 يتعدى الى الطلب على مرتبتها فالموجود كلياً وان كان الوجود في نفسه  
 هذا لمخص ما ذكره بعض متاخرين قال ولا بد اننا الراسخون في العلم فان  
 قلت الذي يتبادر الى الذهن في لفظ الوجود مفهوم لا يمنع الشك  
 فكيف يكون محمولاً في حقيقته وكيفية المفهوم لفظ الموجود ما قام  
 به الوجود كما اشره كلامهم فكيف يغيره في الوجود اذ قلنا ان  
 عن الاول ان الكلام في حقيقة الوجود لا يثبت له الوجود الا ان  
 دليل اللفظ فانه يجوز ان يكون مفهوم ما كلياً وعارضاً اعتباراً للملك  
 الحقيقة المنقولة عن الاشياء كذا قد انما مفهوم الواجب لقيام الحقيقة  
 وعن الثاني ان المتبعية بواجبها وبما يؤدي اليه لا الاشتغال في السمة  
 العوام بتبوية الاول انهم يسمي على الحقيقة القابل لكل ما هو محتاج في كونه  
 موجوداً الى غيره فهو ممكن من حيث لطيف وهو ان المحتاج في كونه موجوداً  
 الى غيره هو وجوده ويصدق بغيره بيق وهو لما احتاج في موجوديته  
 الى غيره فثبت بذاته في ذاته غيره وصار محمولاً له موقوفاً في ذلك على كل  
 ما هو ممكن سواء سمى ذلك الموقوف عليه وجوده او موجوده وما  
 يؤيد كون الوجود عين الواجب ان الوجود في ذاته في العلم هو

هذا الكلام لا يثبت له حقيقة



بعد المحذور من قبول عدم لان ما عدا ما يتبع عن عدم لذاته بل لو  
 الوجود وان كان الوجود هو الذي ياتي في القدم لذاته ما ياتي في  
 غيره فان قلت ماذا تقول فيمن ياتي الوجود مع كونه عين الوجود  
 وغير قابل للتجزؤ وانما قد بسط على ما كان الوجود وطوره فلما كان  
 عينه في الاشياء بل هو حقيقةها وعينها وانما امتازت وتفرقت  
 ونفقات اعتبارية وعينها في صورة الامواج المتحركة في  
 لبيك لا حقيقة البحر قلت قد سبق هذا كلام في ظهوره وادراك العقل  
 لا يصل اليه انا بالثبات الكثرة دون المناظرات العقلية وكل سبيل  
 لما خلق له وتبين المستعان وعليه الكلام انتهى كلام قد علمت في عبارة  
 في هذه المعاني ان مقتضى هؤلاء غير مقتضى هؤلاء وان هؤلاء قالوا  
 بوحدة الوجود في الحقيقة وليس فيهم عبارة الشيخ في الشفا والان  
 نافي ما يستدل به السيد الشريف على وحدة الوجود وكون موجودية الاشياء  
 باعتبار انكسار الى حيز من الوجود القائم بذاته فنقول حاصل استدلاله  
 ان كل مفهوم مغاير للوجود ممكن فلو ان يكون واجب الوجود عين الوجود  
 ويكون عينه لغيره بذاته فيكون واجب الوجود وجودا مطلقا سوى عن  
 التعيينات ويكون الوجود المطلق المعنى عن التعيينات عين ذاته  
 في حقيقة فيكون الوجود المطلق محض في فرد واحد لا يمكن وجوده في  
 ولا يمكن موجودية الاشياء الا بانضمام الوجود المطلق اليها واذ كان  
 هذا الانضمام باعتبار وجود الوجود لها محال لا يمكن ان يكون الانضمام  
 اعتباريا وانما بها الى حيز من الوجود فنقول على هذا السبيل فلو  
 فلم ان يكون واجب الوجود وجودا مطلقا سوى عن جميع التعيينات

في بيان عبارة السيد الشريف  
 في هذا المعنى

ان اردت

ان اردت به الوجود المطلق بمعنى البسطة التعيينات بحيث يمكن ان يوجد  
 ضمن الوجود اي معنى التعيينات فلا يفرق مقتضاها ان يكون الواجب  
 عينه بل لزم ان يكون الواجب فردا من افراده لان تعينه بذاته فذات تعين  
 من التعينات وكل ما كان متعينا فلا يمكن ان يوجد فيما لا يكون فردا من التعين  
 وان اردت بان لزم ان يكون واجب الوجود وجودا مطلقا سوى عن جميع  
 التعينات الممكنة بحيث يكون هذا الإطلاق والتعريف قد كثر في وجوده وتعينا  
 من التعينات فان التعيين بنفسه لذاته لغيره تعين من التعينات فلو  
 لزم ان يكون واجب الوجود وجودا مطلقا سوى عن جميع التعينات  
 لكن فلو كان الوجود المطلق محض في فرد واحد لا يمكن وجوده في الاشياء  
 فلو كان الوجود المطلق بمعنى الوجود لا يشترط في الوجود ذاته واجب الوجود  
 بل ذات واجب الوجود فردا من افراده ووجودات المكانيات المتعينة بالتعينا  
 الممكنة لغيره افراد ذلك الوجود المطلق ووجوده يمكن ان يكون عينه  
 للتعينات الممكنة فيكون عروضا في المطلق لغيره فيمكنه للمكانة فلو ان السبيل  
 حصلت من اشتباه الوجود المطلق بالاشياء المعنوية بالاشياء فاستعمل الوجود  
 المطلق في قوله فلم ان يكون الوجود المطلق المعنى عن التعينات عين  
 بمعنى الوجود المطلق بمعنى المعنوية بهذا الإطلاق والمعنى عن التعينات  
 المعنوية في ذاته والاشياء المعنوية المقيدة كالتعريف كسابقا واستعمل الوجود  
 المطلق في قوله فيكون الوجود المطلق محض في فرد واحد لا يمكن وجوده  
 في الاشياء ولا يمكن موجودية الاشياء الا بانضمام الوجود المطلق اليها  
 الوجود المطلق بمعنى البسطة التعينات في التعيين الذي هو عينه الذات  
 فان المعنى المستعمل في الاشياء موجودة في الخارج هو هذا المعنى كما بينت كسابقا







من احتياقي لانه لو كان ثابتا لغيره من احتياقي لما يكون ذلك احتياقي <sup>الموجب</sup>  
 عند قولك ان ما هو من الدليل ولا بد الوجود لان هذا الوجود ليس <sup>مفاد</sup> ثابتا لغيره بل هو  
 امر ثابت لغيره مثل الحرارة الثابتة للشارف ان النار لا تصاحبه  
 لايق لغير الحرارة انها صادرة لكون الحرارة امر ثابتا لغيره من احتياقي  
 في حد نفسه فلكل الوجود ثابتا لغيره بالضرورة ان لا يمتنع من احتياقي  
 فيكون الموجود وهذا الوجود فلكل حقيقة لا يمتنع في الوجود فثبت كون  
 واجب الوجود وجودا مطلقا ثابتا لغيره في انه لا يمتنع في ذاته وجب  
 يكون ذلك الوجود متعينا بذاته بحيث لا يحتاج الى مفر من ذاته بغيره تعالى  
 فان المتعين المغير لما ان يكون ثبوت الذات مستندا الى الذات هو  
 لان الذات اذا لم يتغير متعينا فكيف يكون سببا للمتغير والمتغير  
 حاله كما حاله وان كان ثبوت الذات مستندا الى الغير لم يلزم الوجود  
 المتعين معلولا الى الغير فثبت كون الوجود الواجب متغيرا في شخص واحد  
 ولا يمتنع ان يكون له تعينان لانه لو كان له تعينان فدايكن لم يكون  
 كانه احد من التعيينين عين ذاته لانها امران ليس بينهما عين الا في ذاته  
 ان كان احداهما عين الا فليس باقنين بل هما واحد فيكون واجب  
 الوجود واحدا وقد فرضت اثنين واذا لم يكن كون كل واحد من التعيينين  
 عين ذاته فاما احداهما عين ذاته والاقا مغايرة ذاته او كل منهما مغايرة  
 ذاته وقد علمت ان التعيينين المغايرين لا يمكن ان يكونا عينين لانه لم يكون  
 متغيرين اثنين واحدا هو عين ذاته فثبت صدق الوجود الموجود  
 بنفس ذاته الثابت لذاته ولزم ذلك ان يكون كل حقيقة موجودة  
 غير ممكنة مشتركة لغيره في صادرة عنه اما بلا واسطة او بواسطة

واجب التعيين  
 في ذاته

يشكون

فيكون الوجود فابشانه على جميع الموجودات فيكون انبساط الوجود  
 بما لكل الموجودات بهذا الوجه لا على الوجه الذي هو في الصفة وسواء كشاف  
 ولعلهم كانوا في صدورهم ان هذا الحق لم يقدروا على فهمه فغيره  
 فاحالوا على الرزق والكشف والافاضة كلامهم على طريقتين  
 جميعا فغير اعظم العلماء مثل صاحب الحاشيات حيث قال في الحاشيات كتابه و علم  
 ان هذا الحق من اوله الى آخيه على كل الوجود ولقد ذكره والحقان المتعدي  
 الموجود لا الوجود والفاضل المسمى فانه يخرج من حاشية المعلق على كل العين  
 التي بها يساوي العين يكون الموجود في باحقيقا حاشيا على ما لكل الموجود  
 وعرض في كتابه الرسالة البديلة في ان لم قال في كتابه ان هذا القول  
 طورا عقلا والزم عليه ما خرج به السيد الشريف فحاشية ان يكون هذا القول  
 مقتضى العقل وكذا ما خرج به الفاضل مع احكام الدواني في كثير من حاشياته مثل  
 الدورتي ورسالة في باب الجبر والاختيار وكذا كثير من حاشياته في الفصول  
 الذين لم توضع في العلوم الحكيمة واذا جنى هؤلاء الفاضلون بوضوح الوجود  
 بناء على ما سبقت ان يكون عن برهان التوحيد على مذهبهم فقولوا ان  
 عن برهان التوحيد لا يمكن الا بالقول عند بعضهم فانهم لا تغفل بوضع  
 المشبهة الممنونة الى ان يكون المودة عبارة عن برهان التوحيد بدون الاشياء  
 على مذهبهم فنقول ان شبهة انه لم لا يكون ان يكون في الوجود واجبان  
 ويكون حقيقة كل منهما مغايرة حقيقة الا ان يكون عين كل واحد منهما  
 عين حقيقة ويكون وجود الوجود مشتركا من كل واحد منهما في عين حقيقة  
 ولا يكون بين عين الحقيقة اشتراك في صف ذاتي ولا في وجوده في الخارج  
 بل في الامر المشترك الذي هو وجود الوجود فلا يلزم تركيب الواجب لا احتياج الغير

من الحاشيات  
 في حاشية







حاصلا في مرتبة ذاته ولا يكون الوجود المطلق حاصلا في نفس ذلك  
 في مرتبة ذاته مع الميزة في ذلك الخاص دون العام وانما في الحقيقة  
 الوجود والخصوص في حقيقة الذات كان العام ذاتا لخاص كان الخاص  
 حاصلا في مرتبة ذاته في جباله كان الوجود العام في تلك المرتبة حاصلا  
 في نفس ذلك الفرد وانما اذا كان العام اعتبارا بغير خاص في فرد  
 فلا يلزم حصوله في فرد في مرتبة ذات في حقيقة العام في تلك المرتبة  
 وانما في ان الامور لا اعتبار به ليس تحقق لم يلحق العقل لوعاين  
 العقل في الوجود لا اعتبار العقل لم يلحق العقل في ذلك العمل لم يكن ذلك الامر  
 الاعتبار في حقيقة لغيره في الخاص في وجود الوجود في الخاص في الخاص في  
 التباين في مرتبة ذاته المعنى في الحقيقة والقيود والمربط حاصلا في  
 مرتبة ذاته في تلك الملاحظة العقل في ذلك الامر الخاص المبدأ في الحقيقة  
 المكتبة في وجودها ولم يقابل بين ذلك الوجود القائم بذاته في الفرد  
 المعارضة في مرتبة ذاته في الوجود في المعارضة لمبدأ المكتبات  
 ولم يغير المفهوم لم يرد بين ذلك الامر لم يكن اثبات مفهوم عام في  
 الوجود في فان الوجود في غير مرتبة في امر ذاتي ولا امر في خارجي  
 في الخارج لم يثبت كما في هذا المفهوم المرد في المرتبة العقل في الحقيقة  
 وجود الواجب في الحقيقة في الحقيقة لم يحصل مرتبة حاصلا فان الوجود  
 الوجود الواجب في الحقيقة في الحقيقة من حيث الذات وليس في الحقيقة  
 في امر في وجود في الخارج حاصلا بل حاصلا في الحقيقة في الخارج في كل واحد فان  
 قلت فعلى ما يلزم انما في لفظ الوجود لا يبين الواجب في الحقيقة في  
 في مفهوم المفردة الواجبة اصل قلنا لا يلزم في قولنا انما في لفظ

الوجود  
 اللفظ

في الخارج

بل في الحقيقة في وجود الواجب في حقيقة وجود المكتبات وعدم مرتبة كما في  
 عارض في وجود في الخارج وهذا ليس مستلزما لعدم مرتبة كما في شي في الحقيقة فان  
 المفردة لا اعتبارا لاعتبارية لغيره في الحقيقة فان كان الواجب في الحقيقة  
 مشترك في حقيقة المفردة يكون بينهما اشتراك في حقيقة الوجود او يكون  
 في حقيقة الوجود وفعلا بينهما في حقيقة الوجود في حقيقة الوجود  
 الواقع في الذات في وجوده في حقيقة الوجود في حقيقة الوجود في حقيقة الوجود  
 صاحب الحقيقة في الحقيقة في حقيقة الوجود في حقيقة الوجود في حقيقة الوجود  
 وفي بعض النسخ في الحقيقة في حقيقة الوجود في حقيقة الوجود في حقيقة الوجود  
 ان يكون ما يتحقق في ذاته من لوازم ما يتحقق في حقيقة الوجود في حقيقة الوجود  
 واللفظ في ذاته من لوازم ما يتحقق في حقيقة الوجود في حقيقة الوجود في حقيقة الوجود  
 يلزم الواجب في حقيقة الوجود في حقيقة الوجود في حقيقة الوجود في حقيقة الوجود  
 لما يتحقق في ذاته من لوازم ما يتحقق في حقيقة الوجود في حقيقة الوجود في حقيقة الوجود  
 وفي الحقيقة في حقيقة الوجود في حقيقة الوجود في حقيقة الوجود في حقيقة الوجود  
 وهذا ليس مستلزما لعدم مرتبة كما في شي في الحقيقة فان  
 وهو ان امر في مرتبة في الحقيقة في حقيقة الوجود في حقيقة الوجود في حقيقة الوجود  
 امر في حقيقة الوجود في حقيقة الوجود في حقيقة الوجود في حقيقة الوجود في حقيقة الوجود  
 امر في حقيقة الوجود في حقيقة الوجود في حقيقة الوجود في حقيقة الوجود في حقيقة الوجود  
 ان يكون بين ما لا اتفاق وما لا اختلاف في حقيقة الوجود في حقيقة الوجود في حقيقة الوجود  
 منها متبوعا والآخرة لا يلزم لا في الحقيقة في حقيقة الوجود في حقيقة الوجود في حقيقة الوجود  
 للوجبة والوجبة ما يلزم لا في الحقيقة في حقيقة الوجود في حقيقة الوجود في حقيقة الوجود  
 غير زوج وكل الزوجية للثلاثة وحسن هذا الاحتمال لا يحتاج الى عمل خارجي  
 المحقق في الحقيقة في حقيقة الوجود في حقيقة الوجود في حقيقة الوجود في حقيقة الوجود

في الحقيقة في حقيقة الوجود في حقيقة الوجود في حقيقة الوجود في حقيقة الوجود

كذلك الشأن المذكور

كالوجود والعرض في الحقيقة في حقيقة الوجود في حقيقة الوجود في حقيقة الوجود

كذلك شأنه في الحقيقة في حقيقة الوجود في حقيقة الوجود في حقيقة الوجود في حقيقة الوجود



على كذا ان يكون لا يتحد بها اجتماع بينهما على خاتمة منهما مثل الجسم  
او ان سود فان كون بعض الاجسام احمر والبعض ابيض او اسودا ليس بغير  
اقتضاة ذات الجسم كونهما والتواء ولا لا اقتضاة ذات الحيز لخصوصية ذلك  
الجسم الزواجر واقتضاة السوداء ذلك الجسم لانه هو اسود فيكون لا في كون  
بعض الاجسام احمر على خاتمة منها سبب تلك العلة ذلك الجسم احمر ويكون  
الاخر اجسام سودا على خاتمة منها سبب سبب تلك العلة السوداء وتكون  
الشيء حتى التآزم باعتبار ذاتها على مثل الزوجة للاربع لا زما والعلم الاول  
المرحوم مثل الحرة الى عارضا وجر كمال بين ما بالافتقار وما بالاختلاف  
في اربعة اقسام وجعل في اقسام منها محتمل عند العقل وقتا واضحا غير محتمل  
عند العقل وهو ان يكون ما بالاختلاف لا زما لما بالافتقار وذلك لان  
ما بالاختلاف قد اذ كان لا زما لما بالافتقار وجب له ان يتحد ما بالافتقار في فرد  
يكون فيه ما بالاختلاف ولا يتحقق في فرد ليس فيه ذلك وبذلك وقال الشيخ في  
الاشارة قد يكون ان يكون مرتبة الله سببا لصفة من صفاته وان يكون  
صفة له سببا لصفة اخرى مثل الفصل للجملة ولكن لا يجوز ان يكون الصفة  
التي هو الوجود والشيء انما هو سبب مرتبة التي هو الوجود او بسبب مرتبة اخرى  
لان السبب متقدم بالوجود ولا متقدم بالوجود قبل الوجود اقول في  
مراد الشيخ في هذا الفصل بان ان وجود واجب الوجود بكونه يكون علة  
مبغضاته لا يمكن ان يكون لواجب الوجود حقيقة مغايرة للوجود ويكون وجوده  
امرا كائنا لم يقفنا على المكنت فان لاحقا لوقوع الوجود وجودا تهما  
ثم يتبعه حقا فحقا وحاصل مسئلة ان الوجود اذا كان امرا مغايرا للحقيقة  
فانما ان يكون المبرهن سببا لصفة الوجود لان يكون لصفة الوجود والبرهان لصفة

لأنه لا يتحد بها اجتماع بينهما على خاتمة منهما مثل الجسم

اللوام

اللوام مثل المذوقية للثلاثة والزوجية للاربع او يكون سبب حصول الوجود  
لها امر اخر غير ذلك الثاني في الاستحالة في باب واجب الوجود فلما لم يتوكل  
الشيء ونقض لا يطالب العلم الا في وقال ولكن لا يجوز ان يكون الصفة  
التي هو الوجود لانه انما هي بسبب مرتبة التي كانت هو الوجود او بسبب مرتبة اخرى  
لان السبب متقدم بالوجود ولا متقدم الوجود قبل الوجود وحاصل ان المبرهن  
اذا كانت علة الوجود لغيره ما يلزم ان يكون موجودا قبل وجوده لان ما يبرهن  
العقل حاكم بان الشيء ما لم يكن موجودا في الخارج لا يمكن ان يعطى شيئا الوجود  
في الخارج سواء كان ذلك الوجود في الخارج وجودا نفسيا او وجودا غير وجودا  
بعض من المسائل في انه لم يلزم ان المبرهن معلول لمرتبة حيث هي في الوجود  
مدخل فيها فيمكن ان يكون المبرهن حيث هو علة لوجوده نفس مدخل في الوجود  
بل المستبعد اذا وجدت في الخارج يكون التآزم مستندا الى وجوده في الخارج واذا  
وجدت في الداخل يكون التآزم مستندا الى وجوده في الداخل لكن لخصوصية الوجود  
في الخارج لا لخصوصية الوجود في الداخل مدخل في تحقق لوام المبرهن فلما سميت  
بجوارهم المبرهن وسمي لخصوصية الوجود في الخارج فيه مدخل للوالم الوجود في الخارج  
وما لخصوصية الوجود في الداخل فيه مدخل للوالم الوجود في الداخل فمما قلنا وليتم ما بدأنا  
بعض منهم ان ثبوت ثلثه اذا كان ضروريا مثل ثبوت المذوقية للثلاثة فلا حاجة  
الى علة لان ثبوتها ليس يمكن ان يتحد الى علة لا حاجة له لا يتحد عند العقل ان  
لا يكون الثلثة فردا بل يجب عند العقل ان يكون الثلثة فردا كالحروف ثبوت  
احدهم للجسم لما كان ممكنا عند العقل ان يكون الجسم هو وان لا يكون اخر فلما  
اجتمع الجسم ان يكون امرا الى علة استنباه محقق لان لزوم المذوقية للثلاثة ليس  
عن العلة وان لا يكون واجب الوجود مستاندا لمرتبة تركب من بل هو عقل نفسي

لأنه لا يتحد بها اجتماع بينهما على خاتمة منهما مثل الجسم



المشقة فان العقل اذا لاحظ جهة المشقة يجد بانها ليست في الذات بل في القوة  
 فيجوز وجود جهة المشقة متضمنة لوجود القوة فلا يخفى كون جهة المشقة  
 والقوة في علاقة العلوية والمعلولية لان بعد الذات والذاتيات لا يتلصق  
 للذات بالشيء غدا ان الذات كما في لوازم الذات او غير الذات كما في العوارض  
 التي ليست لذات مستقلة في شئونها كما في الذات والذاتيات فلا يمكن ان يخط  
 العلم فيها وبين الله تعالى حكم الحكم بان وجود الوجوبية عنده وانما هي كناية  
 بنبوت الوجود له اني علام لا نفس الذات كما في لوازم الذات ولا غير الذات  
 كما في العوارض وذكر الله الحق الطور ان الله وعاينته لشيء في الفاعل لا في  
 واجاب عنها وانما هو في جهة شئ واحد يكون جوابا لشيء في جهة شئ واحد  
 ان الله وعاينته في جهة شئ واحد وانما ذكر عبارة في الحكم في بابها لا يوافق  
 في خبرنا قال في علمه قال في علمه قال في علمه قال في علمه قال في علمه  
 عليه كذا يكون فاعلم في خبر تقدم بالوجود واجوب ان كلامه في جهة على بقوله  
 ان الجهة نبوت في جانب دون وجوده ثم ان الوجود في جهة هو فاعلم ان كون  
 الجهة هو وجودا والجهة لا يتجزأ عن الوجود ولا في العقل لا بان يكون في العقل  
 مستلزما من الوجود لان الكون في العقل للجهة وجود عقلي كما ان الكون في الخارج  
 وجود خارجي بل ان العقل في ذاته بان يلاحظها وعدا من غير من خط الوجود ثم  
 اعتبار الله ليس باعتبار لحد فاذن انصاف الجهة بالوجود امر عقلي ليس انصاف  
 الجسم ليس وان الجهة ليس وجود مستزاد ولها جهة المستب بالوجود وجودا  
 تحت كنهها اجتماعا لمعتزل العقل بل الجهة اذا كانت كنهها هو وجودا وهي على  
 ان الجهة اما تكون قابلة للوجود وعند وجودها في العقل فقط ولا يمكن ان يكون  
 فاعلم ان جهة عند وجودها في العقل فقط انهي كلام الله في انصاف في هذا الكلام

كلامه في جهة  
 كلامه في جهة

(ع)

نظرا لان قوله فاذن انصاف الجهة بالوجود امر عقلي ان الجهة مع  
 تعلق النظر عن اعتبار العقل ليست متضمنة بالوجود وبذا خلا في الحكم  
 العقل البديهة فان البديهة ليست بان زيد موجود وان لم يعثر  
 معبر وجوده وانصاف بالوجود فان قلت انما يعني كون انصاف  
 بالوجود عقليا ان موجوده زيد باعتبار العقل وجوده بل ان في ان  
 بحيث يقع العقل ان شئ من الموجودية قلنا نقول الكلام الى ملك  
 الحقيقة ان هو نفس حقيقة زيد فيعلم ان يكون زيد واجبا لوجوده ثم  
 زيد في حقيقة فان يكون مصداق موجودية زيد امر حقيقة زيد  
 ويكون موجودا في الخارج فان قلت ان تلك الحقيقة ليست مشترقة في شئ  
 ان في انتقال الكلام اليها بل في العلم فان قلت ان في ان صورته  
 جازية قلنا ان شئ في العلم غير جازي بل اتفاق بل ان الله الذي هو بعض  
 هو ان قال لا يمكن للعقل ان يفرق في شئ شيئا وفرد ذلك في شئ شيئا او  
 ولا يبلغ هذا الشئ الى تدقيق عند العقل لا ان يمكن ان يتحقق الاثر في  
 الغير انما به بالفعل فان قلت فما تقول في جواب سوال امام مع قوله  
 بان انصاف الجهة بالوجود خارجي قلت ان الانصاف خارجي بالجهة  
 يكون مثل انصاف الجسم بالباطن بان يكون الصدق وضامن ان عوارض  
 الموصوف موضوعات الوجود ليس انصاف في العرف بل في الجوهري بل هو امر  
 شامل للجوهري والعرف مثل هذا الانصاف هو عين وجود الموصوف  
 لا انه بعد وجود الموصوف وما قيل في نبوت شئ في نبوت المشقة  
 غير مستقيم اطلاق لعدم حكم العقل بديهة به وعدم قيام البرهان لتعليق  
 بل حكم العقل حكم بان نبوت الوجود للشيء ليس شأنا في وجوده فاذن الفرق

ان الله وعاينته في جهة شئ واحد  
 ان الله وعاينته في جهة شئ واحد  
 ان الله وعاينته في جهة شئ واحد  
 ان الله وعاينته في جهة شئ واحد

قلت



بين قابلية المبدء للوجود وبين كونها فاعلا للوجود فلهذا لا يمكن قائل المبدء  
 للوجود ان العقل كغيره فان وجود المبدء الحكمة حصل شيئا من متبعية  
 ثبت لها الوجود فلهذا المبدء كانت ثابتة اولاً ثم عرض لها الوجود فان ثبتت  
 المبدء بدون الوجود لم يستحق عند العقل فليس المبدء على قابلية الوجود ومثل  
 سائر العلل التي يجب بقدرتها على معلولاتها كالماء اذا كانت المبدء فاعلة  
 لوجودها فلهذا فان اعطى الوجود لا يمكن عند العقل الا ان يكون المعطى  
 موجوداً سواء فرض المعطى نفس المعطى او غيره وقال المبدء في نفس الامر  
 واجبة الوجود المتعين ان كان قبيحة ذلك انه اجب الوجود فلهذا وجب  
 غيره وان لم يكن قبيحة ذلك بل امره انه معلول لانه ان كان وجوده  
 الوجود لان لا يثبت حسار الوجود لانه ليس بغيره او متبوعه وذلك محال ان  
 كان عارضا لذلك فلو قلنا ان كان ذلك ما يتبعين به متبوعه وانما قلنا  
 العقل على خصوصية ما لا يتبع وجوده وبذلك وان كان وجوده بعد متبعين  
 او لا سابق حكماً لما في ذلك وباقى الاقسام محال القول او في هذا الفصل  
 تقرير البرهان على توحيد واجبة الوجود وحاصل ان واجبة الوجود بعد ما  
 ان وجوده عين ذاته اما ان يكون تبعاً لانه واجبة الوجود اي عين وجوده  
 الواجبة الذي هو عين ذاته بان يكون وجوده او موجوداً وتبعاً وتبعاً  
 ولا يكون هناك كثره ام مثل المبدء لا يثبت له في عين زبد وكونه فلهذا  
 ليست على ان يتبعها بل لا يثبت فيه ضداً متبوعاً بمعنى يتبع زبد وتبعين  
 فلهذا لا يمكن ان يكون حقيقة وجوده واجب غير قابل للتعدد لان تبعه عين  
 ذاته ولا يمكن ان يكون حقيقة غير هذا المتبعين الذي هو عين حقيقة وجوده  
 فتوجد واجبة الوجود واما ان يكون تبعاً لغيره واجبة الوجود بل يكون له

كلام الشيخ في الاستدلال

فرضوا ان يكون  
 متبوعه وان كان  
 متبعين به عارضا  
 في الكلام المتبعين  
 سبق

الوجود

الوجود اي حقيقة المبدء التي هي عين وجوده كما هو محتمل عند العقل ان يكون  
 هذا المتعين وتغير هذا المتعين مثل حقيقة الانثى فوجب ان يكون في هذا النوع  
 معلولاً لانه اذا كان بين الحقيقة والمتعين مغايرة فاعلم ان يكون احدهما لازماً  
 للآخر بالحق في الفصل المتبعين ولا يكون فان كان احدهما لازماً للآخر فلهذا  
 التدرج حقيقة وجب الوجود الذي هو عين الوجود كان هذا بعد المبدء الذي لا يتبع  
 الفصل السابق يستحق له القول ذلك لا يجوز ان يكون الصفات التي هي الوجود المبدء  
 متبوعاً للمبدء الوجود فلهذا قال ولا يتبعه بما هو انما استحق له في نفس الامر  
 المتبعين لا يتبعه وان كان واجبة الوجود عارضا للمتبعين فيكون وجوده  
 فيكون واجبة الوجود معلولاً لغيره وان كان المتعين عارضا للوجود فيكون  
 معلولاً لغيره وباقى الاقسام وهو ان يكون المتعين لازماً للوجود او العكس  
 ان يكون واجبة الوجود المتبعين معلولاً لنفسه مستقماً في الوجود على غير ذلك  
 المتعين حصل هذا الشيء في الشخص في ذاته معلولاً كان ذلك المتبعين معلولاً لغيره  
 فحصل كلام الشيخ ان التبع في الحقيقة يادى الى اربعة اقسام منها ثلث  
 ثبت في الفصل السابق استحقا لهما وهما ان يكون وجب الوجود لازماً للمتبعين  
 وان يكون المتعين لازماً للوجود وجب السابق للتدرج الذي لا يتبع  
 المتبوع هل يثبت الفردية الى الثلاثة والواجب الى الاربعة فان هذا غير متبوع  
 في الاربعة الذي لا يتبعه استحقا لهما لان التبع اذا كان لازماً للوجود والوجود  
 ان يكون معلولاً له والعلة متبوعة بالوجود على معلولاً فكله متبوعة بالمتبعين لغيره  
 على معلول لان التبع ما لم يتبعين لم يوجد فيكون المتبعين متبوعاً على نفسه وانما قلنا  
 في المتبعين في الفردية معلولاً له واجبة الوجود لغيره في متبعين معلولاً لنفسه هو  
 في حادوا في كلام الشيخ في هذه النقطة على هذا الوجه في غير جميع الاحكام التي ترد

محال لا يستلزم



على تقدير ان وصاحب الحكمة الامام ويندر فيهم من حيث الكثرة  
 على الحق لا يسلط وكذا عند من يتبين الكثرة عن جميع الجهات التي في الشفا  
 لان بناء جميعها على حقيقة مفقودة وهران وجوب الوجود الذي لا يقاوم  
 وجوب الوجود واجب الوجود لا يمكن ان يكون امر موجود او يكون عين الوجود  
 الفاعل بذاته الذي هو موجود باعتبار ذاته فيكون وجودا موجودا او وجودا  
 واجبا وحقا بذاته فيكون عقليا وحقا وبسطا من جميع الجهات غير قابل  
 للقسمة والكثرة باعتبار نفس ذاته لا مثل الجهات النوعية المنقولة بالصور  
 ولا مثل الجهات النوعية المنقولة بالاعتقالات كمثل ثوبه ليس العلم بعد  
 من هذه المفردة لا يمكن ان يتبين احدان يكون واجبا ان يكون كل واحد  
 منها محالا لافاق في نفس حقيقة وجوده وجوبا لوجود امر او ضابطا من  
 بينها لا يتبين ان وجوبا لوجود الذرة وجوب الوجود وصف والواقع  
 يكون موجودا او واجبا يجب ان يكون نفوذاته ويكون تغية له في نفسه  
 ويكون وجوبا او واجبا وجودا او موجودا او عقليا وحقا وبسطا  
 فيرتب في الحاشية القدر كونه هذه الاوصاف ثابتة للوجود المطلق في المعنى  
 في الوجود ذاته من حيث الحقيقة المفارقة للذات لا للوجود المطلق انما ذلك المطلق  
 والوجود المقارن له للثبوت في ذاته كونه الوجود المطلق بالحق الاول  
 دون الثاني لان المعنى من جميع المعاني لا يمكن ان يكون في معنى واحد ولا  
 لكل واحد من الشخص تعين بغيره عن الاقضية فيكون واحدا وجوبا لوجود  
 لا يتبين ان وجوبا لوجوده لا يمكن ان يكون في شيء سوى اصل الوجود القائم  
 بذاته للثبوت بذاته الذي هو عين ذاته واجب الوجود فان قلت ان الوجود  
 المعروض العقلي ثابت لذاته لا يمكن ان يكون ذاتا لواجب والامر ان يكون كونه

البصير

ذاته

ذاته معلوما كذا في بطلان التعاقب قلنا كما مر ان هذا المفهوم الذي  
 العقل بان مصداقه وحقا صدق على ذاته كونه ذاتا فادراكه وجبا  
 ويكون هذا المفهوم صادقا عليه بما يعتبر نفس انتمها لا باعتبار امر خارجي  
 ولا باعتبار حقيقة ذاتها التي لا يكون البتة لذاتها حوافير ومطابقة  
 في جوهرها في الواقع والامكن في الحقيقة ثباتها في مرتبة ذاتها بل  
 اعتبار امر آت و بدون مقابلة ما قائل الذاتين المتخالفين لا يمكن ان  
 يتبع العقل منهما امر واحد في مرتبة الذات لان اثر العقل في كل منهما  
 صارت من ان يفهم ذلك المفهوم في ذاته اما بدنية واما دليل وبران  
 وكذا الممكن في الذاتين في مرتبة الذات حوافير وحدة وحدة وضابطا  
 من الوجود كيف يفهم العقل منها حقيقة واحدة فيمكن ان يخرج منها بعد  
 مقابلة ما و اضافتا امر اعتبارا بالكون الامر لا شراعي كذا في المعلوم  
 مصداقه بدني لهذا الحكم على بعض المفردات ما بها اعتبارية مثل الوجود  
 المطلق الذي هو قابل للواجب الممكن فانه الحكم العقل في اعتبار ذاته  
 ليس للعقل ان يخرج بنفس ذات الواجب شيئا يمكن مطابقا للممكن ولا  
 ذات الممكن شيئا يمكن مطابقا للوجوب لكونه نفس ذاتها متساوية  
 من جميع الجهات لكن بعد ملاحظة ذاتها ومقابلة ما يمكن ان يخرج العقل  
 المفهوم المردود والامر بين الوجود القائم بذاته والوجود الثاني لثبوت  
 بغيره في ان الوجود المطلق انما هو الواجب الممكن اعتبارا والوجود  
 المسمى عن الهيئة هو عين ذاته انتهى الكلام المتعلق بذلك لبيان  
 والآن لنشغل كل حديث او رد الشيخ الجليل محمد بن يعقوب الجعفي في الحاشية  
 في باب حدوث العالم واثبات الحد من حاشية ابراهيم بن عيسى بن عمر الفعفي

على نفس ذاتها

نفس الذات بل بالنفس العقل  
 شيئا اخر مصداقه كونه حقيقة  
 عليه ووجه

في كل الحدوث الذي هو كونه



عن شام بن الحكم في حديث الرزني الذي باعدهم وكان في قول أبي  
 النخعي قولك انهما اشنان من ان يكونا قويتين او يكونا ضعيفتين  
 او يكون احداهما قويا والاخر ضعيفا فان كانا قويتين فلم لا يدفع  
 كل واحد منهما صاحبه وينفرد بالتدبير وان رغبنا ان احداهما قوتي  
 والاخر ضعيف ثبت انه واحد كما نقول للخرائط في الثاني فان قلت انهما  
 اشنان لم يحتمل ان يكونا شقيقتين من كل جهة وشقيقتين من كل جهة  
 فلما رأينا انهما مختلفان والعلل جارية والتدبير واحد والليل والنهار  
 والنزول والقرى والحدود والتدبير واحد والامر على الله المبرور واحد  
 ثم لم يكن ان ادعت اشنان فرضا بينهما فيكونا اشنتين فصارتا في  
 ثلثي بينهما فربما معها فيكونا ثلثا في ثلثي ثلثا في ثلثي ثلثي في ثلثي  
 فيكون بينهما فرض فيكونوا ثلثا في ثلثي ثلثا في ثلثي ثلثي في ثلثي  
 قال شام فكان من سوال الرزني ان قال فما الدليل عليه فقال  
 ابو عبد الله وجود الافيال والتمسك بالاشياء ضعيفا ان ترى  
 انك اذا نظرت الى بناء منبسط منى على التل بانينا وان كنت لم تر  
 الباقي ولم تشاهده قال فما هو قال منى كخلاف الاشياء والارجح بقولي  
 الى اثبات منى وان شئت بحقيقة الشبهة غير ان ارجح لاهوت ولا كيت  
 ولا كيت ولا يدرك بالحواس الحسنة لا تدرك الا بالعلم ولا تنقصه الدهور  
 ولا تغيره الارمان انتهى قوله فيكونا احدت منبسط على ثلثي براهين  
 هما اثبات وجوده تعالى في الثاني والاول في قولهم فان  
 كانا قويتين قويتين الى قولهم فان قلت ولعل المراد بالقديم في هذا القول  
 وانشاء ما يكون مستقيما في وجوده عن العلة ولا يكون القديم بالعلم

بحسب اقتراح السيد كاشاني

واجب الوجود

واجب الوجود ما يكون دائما في جهة ايجاد الغير بحيث لا يكون في فضاء وجود  
 الكمالات القابلة للوجود عند محض ايجادها لا يحصل له معنى يتم به فاعلية لان  
 كل فاعل كان محتاجا الى ان يحصل له احد متوقفة حتى يتم فاعلية وان  
 فهو في متوقفة ضعيف ولا يصير تلك الحالة المتوقفة قويا فاعلية القوية  
 بهذه المعنى يكون وجوده عين ذاته ولا يكون له فضاء المكنون  
 حاله مشظرة الا تكون وجوده ذلك المكنون محققا لنفس الامر فاذا كان  
 قويا بالمعنى المذكور وفرض كون وجوده ممكن محققا في نفس الامر لزم ان  
 يكون كل واحد من المتوقفين بحيث يفيض الوجود منه على كل المكنون في الحقيقة  
 الا في هذا معنى قولنا لا يدفع كل واحد منهما صاحبه وينفرد بالتدبير  
 البرهان الثاني في قولهم فان قلت انهما اشنان لم يحتمل ان يكونا شقيقتين  
 من كل جهة الى قوله ثم لم يكنا حاصلا في ان كل واحد واجب الوجود واشنان لزم  
 ان يكون ذات كل واحد منهما مساوية لذات الاخر من جهة واحدة او يكون  
 ذات كل واحد منهما موافقا لذات الاخر من كل جهة ولا يحتمل ان يكونا  
 متوافقين من بعض الجهات وتختلفان من بعض الجهات لانه المراد بالموافق  
 والتماثل التماثل في جميع الجهات والاختلاف في بعضها فاذ كان بينهما توافق في  
 بعض الجهات وكما ان في بعض المكنون تركبها وهو متوافق لوجود وجودها  
 فما كثر انضام في المذكورين في كلامهم ولم يتوقف على المطالب كونها متوافقتين  
 من كل جهة لانه مستلزم لرفع الشبهة لان كل اشنتين لا بد ان يكون بينهما  
 تماثل في جهة من بعض الجهات وقد فرض في هذا الشق رفع التماثل من كل  
 جهة لانه فرض توافق الاشنتين من كل جهة بل فرض توافقا في الذات  
 من كل جهة ويمكن ان يكونا متماثلين بالانوار الزائدة على الذات كما

واجب الوجود  
 فلو كان المكنون  
 فلو كان المكنون  
 فلو كان المكنون

فان قيل لم يفرق توافقا  
 من كل جهة



في افراد المتعدد الافراد تعالى فيجب الجواب واجب الوجود في كل  
 الى ما خارج على ذاته ويوحد في لوجوب الوجود والطلب في هذا  
 لم يتقرر الا بطا له ونقص لا بطا الشئ الا في وجوده وانما يختلف  
 من كل جهة بان الشئيين المختلفين من كل جهة لا يمكن ان يكون اثرهما  
 متوا فقام من كل جهة بحيث لا يكون بين اثرهما كالمفارقة الوجود والعدم  
 انما من نظاما الخلق متفلا والمفكر جازيا والتدبير واضحا والامر في انما  
 من نظاما واضحا مستقلا من نظاما سببا سببا في نظاما من  
 الواحد وهذا يدل على ان هذا النظام كسبب الوجود مستقلا الى تدبيره  
 لا الى اثنين مختلفين من كل جهة وقوله بان ان ادعت اثنين  
 فوجه ما بينهما برهان ثالث على وجود واجب الوجود وتعالى في الكتب  
 الحكيمية مستخرج من قوائم الحوادث وما صدر له لو كان واحدا لوجود  
 اثنين لزم ان يكون بين ذلك الاثنين المتشابهين في اصل وجود  
 الذي لا يكون ذاتيا لما احتراز بامر يكون بالمباينة والاحتراز  
 بينهما وبغيرهما بالاحتراز بالفرقة مجازا وما لا يستلزم في لوى الامر  
 بحيث ان يكون امر او وجودا في كل واحد منهما غير متماثل الا فيكون  
 اثنين فلهذا من غير العدد اربعة وتحتل ان يكون في احداهما امر او وجودا  
 وفي الاخر عدم فتماز ذلك الا في عدم الاول لعدم ذلك الامر الوجودي في  
 يكون العدد ثلثة فالتعريف ما قبل ما لا بد من حقيقة كسبب الاحتراز بينهما  
 ففرض الفرقة في المرتبة الاولى واضحا والزم كسبب في موجودا وفي  
 المرتبة الثانية لما كانت الموجودات ثلثة لزم بين كل موجودين تميز  
 واحد لكل منهما في التميز بين الاولين هو انما كانت فلم تميز موجودا

الممكن

وكل واحد منهم شارب عدم شارب عدم الواجب قد اورد الشيخ في الشفاء برهانا  
 في هذه الاحتمال كون الاختلاف بين المتعدد ومن افراد واجب الوجود  
 بان يكون في واحد من الافراد امر وجودي تميزه عما عداه في انه عدم  
 الامر وقال في ابطال ما حاصل ان وجوب الوجود اذا كان لا يتحقق  
 عدم الامر الوجودي الذي هو الوجود الحقيقي مع الامر الوجودي والعدم  
 مع محتمل والا لكان في شئ واحد تميزه عن امور غير شابهة امور  
 شابهة كعدمه فيكون في شئ واحد وجوب الوجود ان يكون متحققا بدون  
 الامر الحقيقي مع الوجود الذي له امر وجودي فيكون ذلك الامر المنظم فضلا  
 مع انه لزم تميزه بغيره ولا يبين في لوى كلام تباد وتحتل بعض عبارات  
 يتجلى الى محتمل فتعقوب قال وليس له ان يكون في كل واحد  
 واجب الوجود بعد الاتفاق في وجوب الوجود استنباطا موجوده لكل  
 من المتعقبات فيهما كما لا يصح او غير موجود في شئ منها او موجود  
 لبعض منهما وليس له بعض الا في احداهما فان كانت غير موجودة وليس  
 هناك شئ يقع به الاختلاف لا اتفاق في اختلاف بينهما في محتمل في شئ  
 متعقبة كحتمل وقد قلنا انهما مختلفان حقيقة فيما استمرت فيه  
 كانت غير موجودة في بعضها وموجودة في بعضها مثلا ان يكون احد  
 الفصل عن الثاني بان الحقيقة وجوب الوجود وشئ هو الشرط لا الفصل  
 والا في حقيقة وجوب الوجود مع عدم الشرط الذي لا كذا انما فارقا  
 هذا لعدم فقط فليس كسبب الوجود بغيره من الا فيكون في شئ  
 وجوب الوجود والحقيقة التي لان ثبت فانه مع عدم شرط محتمل لعدم  
 لاحتراز محتمل في الاستنباط والا لكان في شئ واحد متماثل بينهما فان

انما الشئ في فصل في شئ المعادلة  
 المتعقبة كما في كسبب الوجود

بعدم



فيه خلاف يشهد لما نهاته فلا يكون اما ان يكون وجوب الوجود متحققا في الكل  
من دون الزيادة الحتمية لا ولا يكون وجوب الوجود متحققا في بعض  
فان لم يكن يمكنه التلويح وجوب الوجود ويكون شرطا في وجوب الوجود  
في الاقسام وان كان فيكون الزيادة فضلا للكم وليس وجوب الوجود  
مع ذلك كونه واجبا لوجوده كونه الكمال والكل واحد منهما لا ينفصل  
عن الآخر فواقعته الترتيب في كل واحد منهما وان لم يكن في نفسه كلامه حتى يظهر  
المراد لما صعدت فحققت جعل الشيء في تقديره لوجوده وجوب الوجود  
منحصر في ثلثة اقسام ان يكون لكل واحد من الافراد وجوب في نفسه  
الافراد الثاني ان يكون في بعضها وجوب في بعضها والافراد  
الثالث ان يكون لبعض الافراد وجوب في بعض الافراد غير ذلك كما هو  
واستلزام الاحتمال الاول ما نه اذا كان لكل واحد من الافراد وجوب في نفسه  
الكل من وجوب الوجود وذلك لا يمكنه وانما هو استلزام الاحتمال الثاني  
بان وجوب الوجود الذي هو مشترك بين جميع الافراد ان كان في جميع الافراد  
ولم يكن في ثلثي منها امر مخصوص غير ان لم يكن جميع الافراد فردا واحدا  
فلزم وحدة وجوب الوجود في فرضه فتنقضه واستلزام الاحتمال الثاني ما نه  
اذا كان وجوب الوجود في بعض افراد امر وجودي يتميز وفي بعض افراد امر  
عدم هذا الامر الوجودي بان عدمه ليس امر محققا لان كل امر فيه عدم امر  
غير المتشابه فان كان عدمه امر محققا لم اجتمع امور محققا غير متشابهة  
في حقيقة كل شيء واذا لم يكن عدمه امر محققا كان الفرد الذي فيه عدم  
الوجودي وجوب الوجود غير انضمام محققا لغيره فلم ان يكون وجوب  
الوجود شخصا محققا متميزا عنه عن جميع ما عداه فيكون الفرد الذي فرض

في الامم

فإن لا الموجد الحي المحيّر ليس قديمه فليس وجهه بالوجود المحيّر بل بالوجود لا يكون أن  
فصل آخر من محصله اليه التميز من أنكم تركت له وجهه وعزاه هذا بيان مرادكم  
عبارة فقولكم كان غير موجودة والفرق على الحقيقة لا اختلاف بعد ذلك  
فلا اختلاف بينهما في الحقيقة بل في الحقيقة والواقع وقد قلنا أنها تختلف صفاتها  
بعد ما تركت له على مراده وأما وجهه بالوجود إذا لم يكن في شيء من عالمه  
فمن بعد تركه الكافي وجهه بالوجود الذي هو في كماله ثم عدمه ثم بالاختصاص حقيقة  
وجهه بالوجود وهو بالمراد لا يخلو عما يكون بينه ما عدا ذلك في الحقيقة بل  
وجهه بالوجود بينهما ولا في امره حقيقة لقولهم عدمه وجهه في هذا فلم يعد  
مع فرض حقيقة صفاته وأما قوله في إمكان يكون وجهه بالوجود حقيقة  
الشيء في وجود الزيادة التي لا ولا يكون فإن لم يكن فيكون كقولهم في وجود وجهه  
ويكون شرطاً في وجهه بالوجود لا في وجهه وإن كان فيكون الزيادة في محصله  
والوجه وجهه بالوجود وهو من ذلك تركه واجبه وجهه غير تركه فعله محصاه  
في الشيء الذي في الشيء لا اعتبار بالثبات وهو أن يكون ما لا يتبدل في نفس الأمر  
وجوداً وفي المعنى الآخر عدم ذلك الموجد الحي إن كان يكون وجهه بالوجود  
محصلاً بدون الزيادة التي كانت في الشيء الأول ولا يكون فإن لم يكن  
فيكون شرطاً في كمال وجهه بالوجود إن يكون ذلك الزيادة في غير كماله  
الزيادة في محصله غير محصاه في الوجود المحتمل في غير كماله في وجهه بالوجود  
لغيره فرض عدمه فبذلك وإن كان وجهه بالوجود محصلاً بدون ذلك الزيادة فيكون  
في المثال الأول تلك الزيادة في محصله غير محصاه في الوجود المحتمل في غير كماله  
من أن يكون المركبة الأولى وفي الثاني الفاظ والعبارات غير محصاه في التميز

فی ۲۲ اقل صلا آیه ابن حبیب محمد حبیب  
فی ۲۲ شرف المظفر فی ۱۱۱۱  
الجمعة التی فی ۱۱۱۱  
الجمعة التی فی ۱۱۱۱  
محمد

الحمد لله  
على ما هدانا لهذا



















فيكون يكون مراد في الوجود في قوله كل مفهوم مغاير للوجود هو الوجود  
 من المغايرة هو عدم كفايته في مقتضى وجوده على مقتضى النظر في الامور كما  
 عند كونها هو كفايتها من هذا المقتضى اذا كان وجودها من هذا المقتضى  
 في مقتضى وجوده على النظام للوجود ليد بوجوه الوجود وان كان هذا الوجود  
 كونه مستحقا للعلل والاشياء كما كانت في قوله الحاشية ويكون مراد في الوجود  
 قوله لا مفهوم له الوجود هو المطلق لظهور عدم مقتضى النظام لاشياء الاثرية  
 وعدم مقتضى الوجود وعدم انضمام اشياء الاثرية ولعدم مقتضى التوفيق اذا  
 الوجود الثاني في هذا الوجود الاول ويكون الوجود في كل من وجوده في نظام  
 الوجود والوجود يكون موجودا او واجب الوجود موجودا وهو موجود بذاته المطلق  
 وفي قوله كل مفهوم مغاير للوجود في قوله كل وجود مغاير للوجود وفي  
 قوله المغايرة للوجود في قوله لا يكون الا عين الوجود وقوله واجب الوجود  
 الوجود لشيء كقولنا يكون الوجود مفهومه كليا هو شئ لا لا شئ علة  
 مع عدم مقتضى الابداء في واجب لا يخلق الا في شئ من الوجود في مقتضى الوجود  
 في قوله يكون الوجود هو الوجود المطلق المتوفى عن التقييد فان كان المقسم  
 منه ما يوظف هذا اللفظ فلا يترتب حاشا لا يخلق الا في شئ كقولنا كذا لا يخلق  
 وان كان المقسم منه هو شئ لا لا شئ في قوله فترتب عليه ما ذكره بقوله في  
 لا يقتصر وجود الوجود في لانه لا يخلق الا في شئ من الوجود في مقتضى الوجود  
 الوجود هو واجب الوجود في مقتضى الوجود في لانه لا يخلق الا في شئ من الوجود  
 في مقتضى الكلام يقتضيه هذا يقتضي ما ذكره بقوله في مقتضى الوجود في  
 فان قلت قوله في مقتضى الكلام في مقتضى الوجود في مقتضى الوجود في  
 هذه الوردية قلت حسن لانه بالمتوفى في مقتضى الوجود في مقتضى الوجود

الوجود المطلق

الوجود المطلق للوجود حسن المطر كفايته لا دليل على فعله لا يفعل فان  
 تأملت ان كثر من العلم ان الذين لهم مرتبة فضل وقدر وقوا في مقتضى الوجود  
 الا بالعلم اليقيني كفايته بلانها من مقتضى مقتضى الوجود وان لم يكن له مرتبة  
 تميز بمقتضى حسن المطر كفايته واقتضاها لمقتضى الوجود لا دليل على مقتضى الوجود  
 عندها كفايته وان لم يكن له مرتبة كفايته لمقتضى الوجود لا دليل على مقتضى الوجود  
 الراس في مقتضى الوجود في كفايته الوجود في مقتضى الوجود في مقتضى الوجود  
 لوفيق في مقتضى الوجود في مقتضى الوجود في مقتضى الوجود في مقتضى الوجود  
 واثرية في مقتضى الوجود في مقتضى الوجود في مقتضى الوجود في مقتضى الوجود  
 ما ذكره هنا وسبقا ضعف قوله ان كان الوجود في مقتضى الوجود في مقتضى الوجود  
 مفهومه كليا وعارضا اعتبارا لشيء كفايته في مقتضى الوجود في مقتضى الوجود  
 في مقتضى الوجود في مقتضى الوجود في مقتضى الوجود في مقتضى الوجود  
 اعتبارا لشيء كفايته في مقتضى الوجود في مقتضى الوجود في مقتضى الوجود  
 كفايته في مقتضى الوجود في مقتضى الوجود في مقتضى الوجود في مقتضى الوجود  
 هذا الاعتبار في مقتضى الوجود في مقتضى الوجود في مقتضى الوجود في مقتضى الوجود  
 اصل المقسم في مقتضى الوجود في مقتضى الوجود في مقتضى الوجود في مقتضى الوجود  
 الوجود في مقتضى الوجود في مقتضى الوجود في مقتضى الوجود في مقتضى الوجود  
 السخيفة او شعبة في مقتضى الوجود في مقتضى الوجود في مقتضى الوجود في مقتضى الوجود  
 ضعف ما ادعاه الى القول يكون حقيقة الوجود هو الواجب بل حقيقة  
 الوجود في مقتضى الوجود في مقتضى الوجود في مقتضى الوجود في مقتضى الوجود  
 كما ادعت اليها بقا وما ذكره في مقتضى الوجود في مقتضى الوجود في مقتضى الوجود  
 التبرير في مقتضى الوجود في مقتضى الوجود في مقتضى الوجود في مقتضى الوجود



الوجود لا يتم لا يتحقق بالوجود بل هو ليس له حقيقة من هذا اللفظ **قوله** وما يكون  
كقولنا الوجود عين الوجود بل يتحقق على الوجود في قولنا الوجود عين الوجود  
على الوجود المطلق الذي يفهم من هذا اللفظ حتى يرتبط ما سبق من كلامه  
قوله يكون الوجود هو الوجود المطلق المعنى من التقييد فيه وقوله لا  
لا يتصور وجود الوجود للمتناهي وغيره ما يخرجنا عن فائدة اللفظ المستعمل  
انما هو عدم الحكم اجتماعه مع مفهومه مثل السابق السواء لا يكون موجودا  
بناء على عدمه ومن السليم كون الوجود البديهي عين ذاته كقولنا  
فانما الدليل الذي ذكره كونه احد الخصائص هو قولنا عدمه بقوله لان ما عدا  
ما يتحقق من الوجود لا يتحقق لان ذات الباري هو ما عدا هذا المخصوص  
منه انه يتحقق في الوجود **قوله** قد سبق من كلامه ان هذا القول هو راء طور العقول  
ويزان الطورين وراة طور العقول المتماثلين احدهما ما لا يصل الى العقول ولا يتحقق  
في ذاته ان يكون بالغير او بالظن كوجوب سائر صفاته وعدم وجود غيره و  
كيفية الصفات وكنيتها وغيرها من الامور المتكثرة التي لا يكون حقيقتهما الا بالجنس  
اخبار الصادق في هذه المسئلة وتاثيرها بالكم بطلان مخصوصه او بغيره في الحكم  
بالظن وان كان من طور العقول المعنى الاول قد علم صدقه وقد بينت صدقها  
وما نحن فيه من العلم بان لا يثبت في الحقيقة كل شي من الصفات الجزئية وان كان  
ما هو من هو من طوري الوجود فكيف يجوز في الصفات التي لا تارة في طور بطلان  
ما ذكره بقوله بل هو حقيقة ما وعينها فهو في غاية الشك في بطلانه لا يكون  
مستهدم والاشياء بالقياس او التعيين الاعتراف على الفرقان لا يخرج  
الكلام عن عدم توافيق قانون الاسلام وكذا التسمية بالجزء من الكلام  
ان لم يلائم الدلائل القاطعة على حقيقة امره وطلانه فهو كانه لو كان الكلف

على حقيقة

على حقيقة امره كانه الرأى القاطع على بطلانه وكان الحق هو مقتضى الكلف **قوله**  
مقتضى الرأى ان بطلان الحكم بطلان ثباته واطلاق الدليل العقلي لا يتكافؤ ولا الكلف  
على حدة فانه يمكن الحكم بطلان ما يثبت من الدلائل العقلية كانه الدليل العقلي عليه  
هذا الظاهر اكثر اوجهات التي لا يتحقق الرب قبل اصدار ارباب التميز الذي يرجع الى  
فطرة الخلقية ولا يصح التقليد عن الصراط السقيم وان اردوا من اعتقاد هذه  
الكلمات المحيطة بالحجاز الذي يارب من مولود هذه الاكشاف فاعلم انهم عليهم بوجه  
المعجز من هذه الاكشاف وعدم جواز المسامحة في التميز بطلان هذه الكلمات التي  
لا يفهم منها الحكم الذي يناسب الوجود وعدمه وبطلان القائل بهذا الكلام ان الوجود  
المتكافؤ بعض اشياء وان صرحنا بالسبب في المعنى المجازي الذي لا يفتقر فيه **قوله**  
فقد حصل بعد ذلك اني لو لم يكن ذلك لكانت هذه الكلمات ينبغي ان تكون او لا في  
كلام السيد الشريف ثم في كلامه من انه اما قول السيد كل معنوم معنوم للوجود وعكس ثم  
على بطلان كفاية الوجود المطلق الذي اقره الوجود مناه وانه طوره وانما  
الربا بطلان من وضعه وقول فلان من متفرع عن هذه المقدمة الباطلة فيمكن الحكم بحقيقة  
بطلانه ولم يذكر دليل ان على حدة بل هو بطلان بأكبره وسوء فهمه وانما قوله كانه  
فقد فهم مقدمه كونه الوجود من حيث هو ليس هو من حيث هو عن المقدمة لا بطلان  
المقدمة الاولى ولا منعها فهو غير المتغير بحقيقة المقدمة الاولى وقوله بطلان  
وقوله آخر وهو ان يعلم المقدمة الاولى ثبت التسمية لمعنى الحقيقة في  
على تسليم المقدمة الاولى ومنع التسمية للظن ومنع التسمية للمعنى  
الاولى على التسليم التسمية وبعدها للمعنى عين تسمية كلامه على القول بان  
الحقيقة وقوله ان مقتضى المعنى كما يظهر لعدمه وقوله ان يكون الوجود  
فردا في ذاته ثم ولم يذكره بالمسألة وما ذكره بقوله ان تسمية بطلانه فانه اني



فما لا يكون فيه ذلك المستعمل لا يدل على المصادقة على انما يدل على عدم تحقق الموضوع  
المطلق على تقدير كونه عين الوجود في غيره ، وليس عند السيد باطلا حتى يطل  
كلامه محض ارفه من انظر له كلام السيد ان كان باطلا لكن لا يمكن الباطل ما ذكر  
في الباطل فان قلت يمكن كلام السيد على ان يقصوده ان كل مفهوم متغير للوجود  
معنى لا يمكن عليه اطلاقه يمكن فالذي يقتضيه يمكن التفتيش ان كل ما ليس يمكن  
ليس مفهوم متغير للوجود وان لا يكون محمولا عليه مواعاة فلا يمكن ما ليس يمكن  
مفهوم متغير للوجود فهو غير متغير لوجود المعنى الذي هو محل الوجود عليه مواعاة  
وغيره عليه مواعاة انهم يقتضيه على الوجود ليقوم مواعاة واحدة من هذا الاعم ويتبين  
بطلانها فيكون مقتضى تحقق كونه موصفا فلا يتم عليه تسليم المفهوم ومنه لا يتم قلت  
جمل كلام السيد على معنى والامر ان على سبب هذا الخلل من احتمال توجب على غيره  
على الاقرض قايض عن قانون المناظرة فحينئذ يمكن ان يخطئ متغير وكلام السيد على  
يعني ان يخطئ والوقوف من موقوف فظهر كلامه على تقدير تسليم المقيدة الاولى كما يمكن ان  
فان قلت كلام السيد محتمل على تقدير اعادة ما يوجب كونه مقيدة الاولى على تقدير اعادة  
ما ذكرته في توجب كلامه لاعتراض الجليل فلو كانت مقيدة الاولى بطلانها بطلانها  
وهي انما في بطلان المقيدة الثانية بطلانها الثانية في خاص ما ذكرته هو ان لم يخلت  
كلام السيد على فظهر من جهة المقيدة الثانية فلم يخل على ظاهره حتى يخل بالاول  
وهذا اخر من تنبيه لعدم اشتغال السيد بتوجبها ويمكن توجب توجب كلامه لاعتراض  
المخلص بان يخطئ او لا كلامه على توجبها بطلان المقيدة الاولى وان كان خلاف  
فما هو كلام السيد توجبها كلامه بطلانها بطلانها المقيدة الاولى وان كان خلافها  
على احوال الدليل باجتماع الثانية في واقع بطلانها بطلانها بطلانها بطلانها بطلانها  
كلامه لا يمكن على معنى لا يفهم منه الا التواء وكيفية الخلل والافتراق محقق ان

متفق

يتقار الاضمار وان والى ان يتبين وجوب لزوم الاحتمال انظر الى كل ما يمكن ان  
المعنى انما في محتمل عند السيد ان يكون كلام السيد ان تحت على الاولى على تقدير  
الثانية على تقدير اعادة وانما يتبين من المناظرة والافتراق تقدير اعادة المعنى انما  
لا يتبين من المقيدة الثانية ان يكون واجبا على كونه بطلان الوجود وهو عليه  
هو اطلاقه من غير ان يكون عند ما ذكره ويتبين على كل موضع يقتضيه ما ليس  
يتبين من شي مثل الوجود والبيان والى اعادة وتبين على كل ما ليس في الحيوان وغيره  
وتبين على كل موضع يقتضيه من شي مثل الوجود والبيان فان كان موضع المقيدة  
بسطا على كل واحد من الاولين مواعاة يقتضيه من الاتحاد في جميع الموصوفات  
والحيوانية كما في البداية والنظرية والوجودية والوجودية لظهوره او قبل ان  
الالف البسيط باق اوجوا على كل ما يوجب الف الف البسيط على كل موضع يقتضيه من الموصوفات  
فلا يجوز الاعتراض اختلافها في وجودية والوجودية والوجودية والنظرية وكيف يكون الالف  
نظرا ان كونه متغيرا مع الوجود والوجودية وكيف يكون وجوده كونه متغيرا  
مع الوجود وكيف يكون وجوده مع الاتحاد مع الحيوان وان كان الالف البسيط  
وجودا وكيف يكون متغيرا او لا يكون عند حتى يتبين ان كونه متغيرا فكل ما يمكن  
الوجودية والنظرية والباطل لا يمكن اختلاف كونه متغيرا في الالف البسيط والنظرية  
في وجودية والنظرية لا يمكن الموصوفات من انظر الى كل موضع يقتضيه من الموصوفات  
فيكون نظرية بطلانها بطلانها وانما الاتحاد في وجودية والنظرية في بطلانها  
وانما على التحقيق على شي فان الاتحاد في النظرية البطلان والنظرية لا يمكن ان يكون  
موصوفات مثل الوجود والوجودية نظرية وبسبب الفرق بين محل المفهوم والوجودية  
في هذا المعنى ان محل احد الاولين هو ان يكون مفهوم الوجود الباطل  
مثلا ولا حتى النظرية المتحددة في الاتحاد وانما على المفهوم مثلا على كل ما يوجب

هذا المفهوم



هذا هو الحق في الوجود  
الذي هو الحق في الوجود  
الذي هو الحق في الوجود  
الذي هو الحق في الوجود

بل هو حكم باقيا في عبدة الاستحقاق الذي هو الوجود بوجه كنه لا يتصل بالوجود  
الوجه وظل لا يتصل بالوجود البديهي لا يترتب كنه بديهي وادعوا  
الوجه في ذاته لا يجوز ان يكون الوجه في ذاته هو الوجود المطلق حقيقة بعد الوجود  
الذي هو الحق في الوجود  
الذي هو الحق في الوجود  
الذي هو الحق في الوجود  
الذي هو الحق في الوجود

(الذين)

الذين يواظفون على العبادة والحمد لله تعالى انما انما الذي هو الحق في الوجود  
يقضيها عدالة ولا يترتب كنه في الوجود كنه لا يتصل بالوجود  
الوجه في ذاته لا يجوز ان يكون الوجه في ذاته هو الوجود المطلق حقيقة بعد الوجود  
الذي هو الحق في الوجود  
الذي هو الحق في الوجود  
الذي هو الحق في الوجود  
الذي هو الحق في الوجود

توحيه بطول في الوجود  
لوجود المطلق في الوجود



للمغايرة وانه في الوجود المعلوم باق واحد سواء اخذ لا يترتب شيء اولي  
 لاني لم يزل هذه المقيدة كما ذكره بقوله فلان ان يكون واجب الوجود عين اذا  
 اراد بالوجود هنا ما اراد به هناك فترتب قوله فيكون واجب الوجود وجودا  
 مطلقا مع عدم جميع التعينات كما سبق لكن ليس صحيحا في نفسه ان لا يتصور  
 المقيدة المنقولة واما قوله فيكون الوجود المطلق محض في فرد واحد فلا يترتب  
 على ما سبق لان الوجود المطلق هنا هو العام كما لا يغير المكان المتناهي  
 الفاضل المحقق انكم في هذه المقيدة لان ترك الحكم فيها غير ان لا يتصور  
 الثاني الذي ذكر ان كل مفهوم مغاير للام الذي يحدده عليه وجوده وان  
 قطع النظر عن الامور التي لا يحددها فهو ممكن لا يقع متعينا وانه من الممكن ان يكون  
 عين الوجود بهذا المعنى العكس للغير والواقع في نفسه فترتب قوله فيكون  
 واجب الوجود وجودا مطلقا مع عدم جميع التعينات كما سبق ان اراد  
 ليلزم بالوجود المطلق هنا هو المعنى الذي يجب ان يحدده هذا اللفظ وان اراد  
 الاشارة الى مغايرة بين قوله فيكون واجب الوجود عين الوجود وبين قوله  
 فيكون واجب الوجود وجودا مطلقا فلا يترتب قوله الثاني على الاول لانه  
 في المغايرة وقع قطع النظر عن هذا فلا يترتب على ما ذكره قوله فيكون  
 الوجود محض في فرد واحد لانه اذا كان واجب الوجود عين متناهي صدق وجوده  
 ويكون تعينه بانه فيكون واجب الوجود عين هذا اللفظ الذي هو متناهي صدق  
 موجوده عليه الوجود المطلق العام بانه يترتب عليه قوله فيكون الوجود المطلق  
 محض في فرد واحد وهذا المميز لا يتصور بكون الوجود المطلق بالمعنى الذي يفهم هذا  
 عين ذاتها وانه لا يحددها لانه لو فرض مدرتها لما كان له قول لا يمكن ان يحدده  
 لكن لا وجه لان اصله لا يتصور وجود متناهي صدق وجوده لكن شيئا حتى يتغير على الكلام

في الوجود

في الوجود وعده اما هو في المطلق بالمعنى الذي يفهم من هذا اللفظ كجسده قوله  
 واذا كان هذا انعام الى اقل ما يفهم من معنى عليه فاللفظ كلامه هو ان اراد  
 بالوجود في قوله كل مفهوم مغاير للوجود ممكن الوجود المطلق بالمعنى الذي  
 يفهم من هذا اللفظ كجسده الوجود حتى يترتب على كلامه على ان كلامه  
 بهذا الارادة مثل بطلان على تقدير ارادة من الكلام ما يحل على الفاضل  
 الصحيح كما سطر ما ذكره من كلامه **فان** الوجود المطلق عين الوجود لا يترتب  
 الى قوله فيمكن فرضه في المطلق غير في نفسها فتمكنت هذا الكلام صحيح فيكون  
 الواجب وجوده الممكنات افرا بالوجود المطلق والمكان كون وجوده  
 الممكنات والوجود المطلق في نفسها عارضة للمكانات عند الفاضل الحزم والعقل  
 بناء على فرضية المطلق البنية الى الوجود وجودات الممكنات وقد يفهم  
 من كون شيء في الجاهل والجهاد في البنية الى الامور التي يحل عليها احواله فترتب  
**فان** على الوجود المطلق كلفه المعنى هنا يحل كلامه عن ارتباط او كلامه  
 كما اوامات اليانفا والدليل الذي ذكره الفاضل في خبره لانه ارادة بقوله  
 لما حج هذه المقيدة انما يقع لعدم تسليم هذه الارادة استعمال الكلام على مقيدة  
 فانه من امه او لم يكن فانه بهذه المرتبة والممكن ان يطلان فترتب قوله فيكون  
 الوجود المطلق محض في فرد واحد على ما سبق على تقدير عدم ارادة المطلق بهذا  
 المعنى في الوجود المطلق لانه لو افترضه على لانه في نفسه كيف يكون محض  
 على مثل السيد اتي وجه المطلق قوله فيكون واجب الوجود مطلقا مع عدم  
 جميع التعينات على معنى من اللفظ المطلق الذي قد يكون الوجود المطلق محض  
 في فرد واحد فترتب على ذلك على كل واحد من عدم اعادة فترتب الفاضل فترتب  
 او كلامه بانه فترتب وانه كما ذكره سابقا لم يترتب كلامه عن ارادة عينه

استعمال الوجود المطلق



في المطلق في مواضع كلامه فان قلت كان بطلان التوزيع لا ينافي في حق  
 على اهل التبرك بطلان كون الوجوب وجودا مطلقا بالمعنى الذي فهم من  
 اللفظ فحقه عليهم قلت غلطه التناقض عن بطلان الاحوال التي بطلانها في  
 غاية الوضوح اذا قال بها التيقن الذي يكتسب من التناقض بهم وان لم يكن  
 ابدا لا غير غير وان كان التناقض جديا من حيث الاشتغال ان رجع الى  
 المفسور لم يتبع الذين لم يكونوا اهل التبرك وان تأملت ادق في كلامه  
 عرفنا انه مع قضاؤه في حق الوجوب بالقبول في فهم كلامهم فافهمه وليس  
 وضوح بطلان كون الوجوب وجودا مطلقا بوجوب كل كلام على معنى محمول  
 كماله محمول في قوله فيكون الوجود المطلق محض في قوة واحد محمول في قوله  
 الواجب وجودا مطلقا في كلام السيد على ما هو الفهم على الكلام على معنى  
 مع اوجه البطلان في نفسه على اوجه البطلان في نفسه قال الشيخ في الاول  
 لا مرتبة واولا مرتبة يفيض عليها الوجود من الوجود الى الكلام في الشيخ في مرتبة  
 عن الاول في يكون عين الوجود بمعنى كناية في صدق وجوده عليه كانه سابقا  
 لا يكون عين جبره لا اشتقاق والوجود في قوله يفيض عليها الوجود منه هو  
 لان المفاد من قوله اول مرتبة هو الوجود لا الموجود والوجود في قوله فيكون الوجود  
 ليس هو المبدء في نفسه صدق الموجود ومع انه يفيض في معنى الوجود منسجما  
 المعنى كونه في الحقيقة بغيره عن الوجود الذي ذكره اول القول في وجود الوجود  
 وتامنا بقوله ليس في قوله انه مجرد الوجود بالموجود في مواضع كلامه بقوله  
 ذلك ليس الموجود بشرط السلب الموجود لا بشرط الاكساي في مرتبة وايضا  
 على ارادة هذا المعنى واذا عرفت فان كان مراد الفاضل المحقق من الاستدلال  
 بكلام الشيخ بهذا هو ان التناقض بين الوجود الماخوذ بشرط لا شيء والماخوذ

(كون)

مع كون الوجود المطلق على كل واحد من الوجهين هو المبدء فتدبر في ذلك  
 كلامه على خلافه وان كان مراده هو ان التناقض في الوجود لا ينافي في  
 لا شيء والماخوذ لا بشرط شيء وانما اختلف الوجودان بآداب المبدء في  
 والمنتق في آداب التبرك في كل واحد لا ينافي في صدق الوجود الماخوذ على التبرك  
 عنده هو الوجود بمعنى المبدء كابدل عليه بآداب التناقض في نفسه من كلام السيد  
 لان الوجود المطلق بمعنى الوجود لا بشرط شيء البين ذات واجب الوجود بل  
 ذات واجب الوجود في ذاته افراده ووجوهات الممكنات المستترة بالثبوتات  
 الممكنة لغيره او لذلك الوجود المطلق بغيره من كلامه وفيه لا يلحق احدان  
 بينه وبينه في معنى الوجود فيكون لا بشرط شيء ومعنى قوله لا ينافي في  
 وليس في كلامه في ذكر كلامه في مقام الاستدلال في الطلب فظهر ان مراده  
 هو ان التناقض في الوجود لا ينافي في كونه وكيف يكون وجوده الماخوذ  
 في الخارج باعتبار ان هذا الوجود منصرف عما هو في سابقه من عدم تحت القول بكون  
 موجودا في الخارج وعدم كون المقدم في القول باعتبار وجوده في غير ذلك لا وجوبه  
 في كونه موجودا في الخارج الى اعتبار وجوده في الخارج في غير ذلك لا وجوبه  
 نعم ما استدلوا به على صحة الوجود بل على صحة وجوب الوجود فعلى تقدير  
 عليها في قوله انما حاصله ان وجود الممكنات موجود في الخارج لا اشتقاق  
 كون ذلك مثلا موجودا بوجوده يكون وجوده وكيفية اعتبار المعتبرين وجود  
 الوجود الموجود اما ان يكون عينه وجزءه وانما في استلزام السلب الباطل بان  
 وانما في استلزام وجوده لا اشتقاق سلب الشيء عن نفسه واذا كان وجود الممكنات  
 واجبا لزم له كونه جميع الممكنات موجودا بوجود واحد هو عين وجوده  
 بناء على بطلان التوحيد والظاهر ما حاصله هو اختيار الشق الاول وان كون











وما يلحق ما ذكره لا يلائم على امتناعه كما لو امتنع الوجود من أن يكون له وجود وهو الوجود فوجب  
لا يكون له وجود إلا خارج إلى غير ذاتها الذي هو التقيد المتعدد إلى الذات  
لغيره أن الوجود غير متساو لما كان عند العالمين بزيادة الوجود وليس  
أوضح المتعدد المتألف أن يقال الوجود على تقدير زيادة تجميعه إلى القوة  
بزيادة فاعته أما الموصوف الذي هو الوجود وهو جزء والآل الوجود يكون  
الوجود موجودا قبل هذا الوجود لم يأت به تقدم حقيقة الوجود بالوجود فلهذا  
ما فرضه وجوده في هذا وجوده الثاني في الوجود في الوجود في وجوده  
مفروض الوجود وهو بطول البطلان **قوله** بل هو امر ثابت غير منفتح إلى الغير  
الذي هو محتمل فلا يكون واجب الوجود وأما ما ذكره غير تمام فمقدم كما استدل  
خصوصا فلو كان هذا الوجود إلى قوة في نفس الوجود لأن حقيقة كونه  
موجودة بهذا الوجود فكل الوجود بالوجود فيها موجودا فلهذا  
هو قائل بأن مثل هذا عند رادته وفي التمسك الذي قال بعضهم فلو لم يكن الوجود  
الموجود في الخارج **قوله** والحكم كما نوافي صدق بيان هذا المعنى وهو أنه  
هذا المعنى هو ما ذكره بقوله فنفقوا إذا ثبت وجوده واجب الوجود إلى قوله  
ومقصود توجيه كلامهم بغيره على الجمل الصحيح وتذكروا عدم تسمية هذا كما يظهر من  
أن قوله عليه السلام قد علم الحق فاستعين به فاستعين على هذا المعنى  
الطابق ما نقل عنهم على ما ذكره وإن أشركوا بظاهر كلامهم وكلامهم فعدم  
التقيد فليس عليه فلهذا المعنى في غير التعيين بل في غير التعيين من أنما يثبت  
فيما لا يكون له كذا لانه من حيث هو أنما يثبت وأما فيما لا يكون له كذا لانه  
على خلافه فلا **قوله** فإن قيل المعنى الذي ذكرته وتضمنه لا يمكن أن يكون كذا لانه  
يظهر كما قلنا في المصداق فينا ذكرته سابقا فثبت ما ذكره في جوابه الكمال

لكن لا بأس علينا في إثارة الرفض ان اراد بقوله لكن تميز لنا بهذا اللفظ  
 عن جميع احتمالات التميز فميزه عن الامور التي لا يصدق عليها الوجود بهذا  
 المعنى لا بالصدق عليها واجبة فثبت لكن لا يدل على محض الوجود الذي  
 وحده الوجه تقبلا والدليل الذي ذكره يقول فانما علينا تبيين ان اللفظ  
 ان كل حقيقة هي محتاج الى اللفظ فحقيقة الوجود لا يمكن ان يكون واجبة  
 مثلا لا يمكن ان يكون الخلق والصدق واجبا للوجود ضعيفا لانه  
 لا يمكن حقيقة هو غير اللفظ فحقيقة الوجود بهذا المعنى الذي ذكره كونه  
 متناهية الوجود وكونه واجبا للوجود لا يمكن ان يكون واجبا للوجود فثبت  
 فان التميز الذي حصل لنا بمفهوم الوجود القائم بالمعنى الذي ذكرناه  
 ان ما لا يصدق عليه المفهوم لا يمكن ان يكون واجبا للوجود كما لا يصدق  
 عليه المفهوم اخص بما لا يكون اقدم احكام كون الاول واجبا للوجود  
 لا يستلزم عدم احكام كون الثاني واجبا للوجود وان اراد ان كل حقيقة  
 لا يصدق عليها الوجود بهذا المعنى الذي ذكره لا يكون لها في مفهوم الوجود  
 عليه لا يمكن ان يكون واجبا للوجود فثبت والدليل الذي ذكره يدل على ان  
 ولكن لا ينبغي له ان يعلم انه من يقول في مقام من يقول في اللفظ الذي  
 لا يتناول التميز يقول لا يمكن ان يصدق واجبا للوجود لانه على ما لا  
 لهم فروقا أصلا ويكون الوجود القائم بالمعنى المفهوم لنا ولكن الوجود  
 ليس متناهيا شرعا اعدادا فاعلم من قطع الطعن بجميع الاعذار ولا يمكن  
 شئ منها وانما لما جعلت عليه اذا شاعروا في شره ويكون اعتبارا  
 ولا بد منهم غاية لا يقصبل لا يستحق في نظر كونه نفع لا بد من  
 تعقيب ما لا يدل على الكلام **فقد** فان قيل فما تقول في الوجود باللفظ الذي





هو شئ لا يوجد له المكنن الى قولنا هو ان اقوال جيل شئنا الوجود المطلق هو  
 والممكن ان وجود الممكن مستقلا وانما يقولنا ان وجود الممكن الى تعدد لفظ  
 الوجود ههنا ان الممكن ان لفظه سابقا من الشئ فيقول مستقلا بانفسه  
 مفهوم الوجود المطلق بين الوجبة وجود الممكن معنى لا بانفسه ان كان الوجود  
 والممكن كالمظهر لشيء اخر سابقا فاراد الوجود المطلق معنى يقيم اهل اللغة  
 والوفاي بهذا اللفظ ومن مراد فانه هو معنى مصدر في تعبر عنه بالفتا رتبة  
 مسببة ولبون في شئنا صدق الوجود وتعال على هذا الارادة لشيء هو المكنن  
 القول على انه لا يصدق لانه انما يرتب على عينه مفهوم الوجود المطلق كالمظهر  
 سابقا لشيء وفيه نظر لعدم تميز هذا المعنى الذي هو موطنه عن الوجبة  
 كما اوحيه سابقا فالحق ان يجب كلام القائل بهذا وتكون ان كان رايا  
 على ذاته وفيه مقابل عينه مفهوم الوجود المطلق فينبغي في هذه الزيادة  
 ما اذا كان الوجود ورايا عارضا موجودا في الخارج ورايا عارضا اعتبارا  
 لا كغير هذه الذات ورايا اعتبارا كغير هذه الاستلزام الاولان متضادان  
 عن الوجبة متضاذا للصح في هذه الزيادة هو الثالث والوصف الذي يقيم  
 من قولنا موصوفا كجمل الوجود مثل المحذوف في المحل والمعية المصدر في  
 النظر لا وجود له في الموصوفا في الخارج وان يحل المتشقق في هذا الوصف على  
 الموصوفا في الحقيقة الخارجية كما هو طريقة اهل الحق في حمل الموصوفا على الوجود  
 لظهور عدم صحة القول بوجود جوده اشتقاق الوجود في الوجبة لا يتساقط  
 عدم استناده الى اعتد اصلا ولا الى ذات الوجبة الى الخارج كما هو طر  
 لمن تدبر طريقة الحكماء اهل الحق من المتكلمين واذا عرفت هذا فقول  
 ولو سلمت شئ الوجود المطلق للوجبة وجود الممكن فاشي اراؤم الزيادة

منها



ههنا ان يكون هذا احتمالين المتضادين عن امتهان او لا احتمال الثالث في  
 الاولى المماثلة مستقلة سواء في الوصف او موصوفا او مختص او كقولنا  
 ما لم يكن موصوفا بهذا المعنى لم يكن موجودا صحيح مع تعميم الوصف وانما  
 مقدر برخصته بالموجود فلا فداحق ولكن التعليل الذي ذكره صحيح مع  
 الوصف في متصف لا مطلقا كذا في متصف القابل لا لا شفا بهذين الاحتمالين  
 من الزيادة عن امتهان فاستلزامها الفضا ولا ينفعه وفيه احتمال الثالث  
 المماثلة متضادة ان اراد بالوصف في موصوفا ما يصح فيه فانه وان اراد  
 ما لا يصح فيه فلا يتصف بصفة المماثلة لعدم صحة قولنا كل ما لم يكن موصوفا بهذا  
 المعنى لم يكن موجودا وكيف يقول هذا من يعلم ان امتهان موجود مع عدم  
 موصوفا بالموجود بهذا المعنى والتعليل الذي ذكره لا يميز كما عرفت المتساقل  
 على حاجتنا الى اليقين وانما هو بقرينة على السؤال ان الوجود بانفسه لا يشق اليقين  
 وليس له لزوم اللزوم الذي هو قولنا ان لا يكون الوجبة متضادة في هذا  
 وكثرة فلعن على الزيادة في احد الاحتمالين الاول المتضادين عن امتهان بل لفظ  
 انه محله على الاحتمال الاول لا في نفسه وفيه قول القائل الذي ذكره بقوله وكل  
 لم يكن موصوفا بهذا المعنى لم يكن موجودا بمنع وليس له لكون غير الموصوفا  
 بالوجود ومرتبة ذاته موجودا في تلك المرتبة كونه في امتهان الوجود فلا يلزم  
 انصافه بالعدم بحسب عدم الانصاف بالوجود نعم هذا يلزم في الممكن لعدم جواز كونه  
 فردا في الوجود وفيه نظر كما ان فلعن عدم صحة القول بكونه فردا في الوجود  
 الوجود المطلق كما اومات اليه انما فلعن عدم صحة كونه بين العينية والزيادة  
 التي بين ارادها في العينية والزيادة ههنا لا تدراج الاحتمال الثالث من  
 الزيادة ههنا وكونه هو الاحتمال الذي سبب اراؤنا ههنا كونه الا وانفسه

فيقولون ان الوجود المطلق هو  
 شئ لا يوجد له المكنن الى قولنا هو ان  
 اقوال جيل شئنا الوجود المطلق هو  
 والممكن ان وجود الممكن مستقلا وانما  
 يقولنا ان وجود الممكن الى تعدد لفظ  
 الوجود ههنا ان الممكن ان لفظه سابقا  
 من الشئ فيقول مستقلا بانفسه مفهوم  
 الوجود المطلق بين الوجبة وجود  
 الممكن معنى لا بانفسه ان كان الوجود  
 والممكن كالمظهر لشيء اخر سابقا  
 فاراد الوجود المطلق معنى يقيم اهل  
 اللغة والوفاي بهذا اللفظ ومن مراد  
 فانه هو معنى مصدر في تعبر عنه  
 بالفتا رتبة مسببة ولبون في شئنا  
 صدق الوجود وتعال على هذا الارادة  
 لشيء هو المكنن القول على انه لا يصدق  
 لانه انما يرتب على عينه مفهوم  
 الوجود المطلق كالمظهر سابقا لشيء  
 وفيه نظر لعدم تميز هذا المعنى الذي  
 هو موطنه عن الوجبة كما اوحيه سابقا  
 فالحق ان يجب كلام القائل بهذا وتكون  
 ان كان رايا على ذاته وفيه مقابل عينه  
 مفهوم الوجود المطلق فينبغي في هذه  
 الزيادة ما اذا كان الوجود ورايا عارضا  
 موجودا في الخارج ورايا عارضا اعتبارا  
 لا كغير هذه الذات ورايا اعتبارا كغير  
 هذه الاستلزام الاولان متضادان عن  
 الوجبة متضاذا للصح في هذه الزيادة  
 هو الثالث والوصف الذي يقيم من قولنا  
 موصوفا كجمل الوجود مثل المحذوف في  
 المحل والمعية المصدر في النظر لا وجود  
 له في الموصوفا في الخارج وان يحل  
 المتشقق في هذا الوصف على الموصوفا في  
 الحقيقة الخارجية كما هو طريقة اهل  
 الحق في حمل الموصوفا على الوجود  
 لظهور عدم صحة القول بوجود جوده  
 اشتقاق الوجود في الوجبة لا يتساقط  
 عدم استناده الى اعتد اصلا ولا الى  
 ذات الوجبة الى الخارج كما هو طر  
 لمن تدبر طريقة الحكماء اهل الحق من  
 المتكلمين واذا عرفت هذا فقول



عندئذ لا يمتنع المماثلة على تقدير كونها على تقدير كمالها كقولنا  
 في جواب بعض الاشكال فينا علينا ان نفكر في تقديرنا لا يخفى ان كمالها  
 في هذا الجواب هو بمنزلة ان تصاف في التوال فاما ان يريد كمالها  
 العام الذي هو الوجود المطلق والاصناف بصدق المشتق في الوجود  
 الموجود كما هو المراد من الاصناف لعدم صحة ان لا يكون له حقيقة  
 واما ان يريد وجود الوجود المطلق في الوجود في الاول والوجود  
 لقوله اوله يمكن ان العام حاصل في مرتبة اذ لا يتم انصاف بالعدم بطور  
 الشرف وان يتم الوسيط بين الموجود والمعدم ومنه بطلانها لا يقول بها  
 لغيره ولا في التعليل الذي ذكره عليه لانه على تقدير كونه فردا في افراد الوجود  
 المطلق كان الوجود المطلق حاصل في مرتبة المنفى فلا يثبت قوله اذ يمكن  
 ان العام حاصل على هو داخل في المنفى لاني المنفى في التناقض لزم  
 تناقضا في أسلوب لا راد في وجود الوجود المحصور لا انصاف عندئذ  
 الى الام العام الذي هو الوجود وادارة محل المشتق في الوجود عندئذ  
 لعدم محل الزيادة التي في كلام القائل على المنفى الاول المنفى على عدم وقد  
 عرفنا في هذا الخط ان اراد المنفى الثاني كما هو بيقين في الاصناف في حاشية  
 من كلامه فان قلت كيف يمكن ان يكون فردا في افراد الوجود المطلق  
الى افراد البسوال اقول ينبغي ان يبين ان المراد من الوجود المطلق الذي  
 تكلم فيه سابقا بل هو معنى واحد الوجبة ووجود المكسبات في غير اعتبار  
 معنى المسمى والمفهوم المراد او يكون اطلاق الوجود باعبار الاعتبارين  
 اعتبارين بين الوجود الذي افراده ووجود المكسبات والوجود الذي  
 يطلق على الواجب عنده وانظر كلام سابقا هو كون الوجود المطلق

معنى هذا

معنى هذا ليس مجرد باعتبار التسوية والترتيب وكونه في المنفى كماله حقيقة  
 بين الوجبة ووجود المكسبات اما بطور الوحدة مع عدم اعتبار اعتبار  
 فانه لا يطلق والتقدير هو انصاف في كلامه الى عدلول لفظ الوجود وطاهر  
 انصافها الى عدلول لفظه هو ذلك بحيث لا يخطئ من انصافه ان انصافه  
 والافتقار وانما بطور الثاني في كلامه في جواب بعض الاشكال ان السبق  
 الوجود بقوله لكن قوله فيكون الوجود المطلق محصور في فرد واحد ولا يمكن  
 ان يثبت في كلامه لان الوجود المطلق في الوجود لا يشترط شي ليس عين ذات  
 واجب الوجود بل ذات واجب الوجود فردا في افراده ووجودات المكسبات المشتقة  
 بالاعتبار فيمكنه لغيره افراد في ذلك الوجود المطلق الى افراد البسوال المحصور  
 السيد لم يقل كون الوجود في مرتبة الخطا بين معنيين بصدق احداهما  
 الوجبة والادوية على وجود المكسبات ويكون اطلاق والعدم باعتبار الترديد  
 هو التسوية كيف ولو قال ذلك لم يكن القول بخصائص المطلق بام معنى احد  
 فكلامه في غاية الظهور كون الوجود المطلق في معنى واحد ليس عنده الوجبة  
 وقد حقيقه فتقوله ان يكون الوجبة ووجود المكسبات افراد الوجود المطلق  
 قوله كون الوجود المطلق الذي في السيد مرتبة كماله حقيقة كما بينا في كلامه  
 وفي كلام السيد سابقا انه ليس قوله لان الوجود المطلق في الوجود  
 لا يشترط في فردا في الطور لان الوجود معنى واحد يكون لا اختلاف في الحقيقة  
 احده لا يشترط شي او يشترط شي السيد انصافا في الاعتبار بين الوجبة  
 وان كان حقا في نفس كماله غير متساوية في كماله لثباته في كماله لظهوره  
 فينا عدم محله الوجود السيد في كماله لثباته في كماله لظهوره في كماله  
 السيد في كماله بين الوجبة ووجود المكسبات وعدم صدق الواجب















من المتعين وانما البنية التي هي في الوجود هي متعينة  
 ان تصف الى عدم المنة لا واصله **قال** في هذا القول ان كانت المنة على ما هو  
 مع انما هي متعينة بالوجود على ما يمكن فاعلم ان حاصل عدم الوقف بين العز  
 والبنية والفاعلية في التقدم على العلول يقولون بقبول الممكن وجوده  
 بل تقدم على ما يكونون الفاعلية في الواجب بل تقدم وحاصل جواب الحق  
 الطوسي طاب ثراه في عدم الوقف بين العز والفاعلية والفاعلية في التقدم  
 على العلول الموجود كما قال الامام سواء كان هذا العلول الموجود كما هو  
 او لا او وجودا او وجودا او غير ذلك لا يمكن ان يكون تقدم كل واحد  
 الحقيقي على العلول الموجود حاصلا لانسان فلم يرد له انكاره  
 اليه ان شاء الله تعالى بين تعين الممكن في تقدمه انما هو الشك في كون  
 فاعلم ان يقول تقدم المنة بالبنية على وجودها في التوهم والا لا يمكن ان  
 يكون احد علولها متعينة موجودة في موصوف غير تقدم الموصوف عليها فاعلم  
 ان يقول تقدمها بالوجود على ما يقول تقدمها بالبنية فيكون لا طر في مطلق  
 عليه لانسان وانما تقدم المنة بالبنية الذي ليس بوجه وان كان باطلا ما هو  
 الحق الطوسي لكن لما في هذا التوهم من جهة فليس في الشك بعد قوله في انكار  
 التقدم في رتبة بنية المنة مع المحال المتعلق بالحق في رتبة اذه اعلم ان  
 المنة بالوجود لا يقتضي العمل بالخلوة وانما في طرقة وغيرهما بصفتها كونه  
 في الخارج لو كان العقل يدبر تقدم الموصوف في موصوف في الخارج على المنة  
 وجودا ام غيره وسواء تسمى الوجود بالصفة ام لا وانما تقدم المنة على وجود  
 بالوجود يدبر ان لم يسلم له التمس لان تعذر وجوده يدبر في البطلان وما قيل  
 عن الامام في عدم تقدم المنة على وجودها انما يدبر على تعذر كون الوجود اعتبارا

البرهان

وكن في رتبة تقدم القواعد العقلية في الخارج غير واصله **قال** في هذا القول ان كانت المنة على ما هو  
 كانه على القاعدة على رتبة تقدمها في الوجود فاعلم ان عدم اندراج  
 الانصاف بالوجود انما يقتضي ان كان الوجود اعتبارا وان لم يكن اعتبارا وانما  
 على تعذر كون وجوده في الخارج فلا يورد له كونه في العقل الذي لم يكن  
 الشك في رتبة تقدمه انما يقتضي ان كان الوجود متعينا في موصوف في الخارج ولا يمكن  
 ذلك الموصوف متعينة وجوده ولا اظهر احد العلول يقول بقبول الممكن وجوده  
 النفس الامر به الى ان لا يكون الوجود كما هو في الوجود في الوجود كما هو في عدم  
 توقف الانصاف على الانصاف بالوجود فلا يكون شي واحد فاعلم ان يكون متعينة  
 كما يجب بالوجود ان وان لم يكن الوجود يدبر في في في الخارج لا يقتضي كون الوجود  
 احدا لان احدها كفاية الذات في هذا العقل وان قيل المنطق عن الاعتبار  
 واجب الوجود وهذا المعنى هو المقصود بكون وجوده متعينا في الذات وانما تقدم  
 الى ان لا يكون في هذا العقل والافعال في رتبة تقدمه في وجوده في الوجود  
 في الخارج فاعلم ان انما لا يكون الوجود في ذاتها في الوجود كما رتبة العقل في ذاتها  
 والفاضل في عدم رتبة وجوده في رتبة وجوده في الوجود في كون وجوده في الخارج  
 بل في الامر الذي رتبة تقدمه في وجوده على ما يكون في العقل والفاضل في الوجود  
 بالصفة في الوجود في الخارج في رتبة تقدمه في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود  
 الموجود ويمكن ان يفي الانصاف في الخارج في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود  
 في الموصوف في الخارج ولعل تعين رتبة تقدمه في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود  
 هذا لا عدم تسمية الحقيقة الخارجية واما كلام الحق الطوسي فان قيل المتعينة  
 ما ذكره في الملائق والافعال في رتبة تقدمه في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود  
 في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود



















وقد اختلفت في ان يكون الغرض من التبرع بالمال  
 المتبرع به من اجل نفسه او من اجل غيره  
 في كل ما ذكرنا من هذه النواحي  
 انما هي في الحقيقة واحدة وهي ان  
 قد خلعت مواضع متعددة كانت متجانسة  
 ان طواب و لعدم تعلق الغرض بتبرع  
 الكلام الغير المذكور الذي يمكن ان  
 فاما على كل ما ذكر في الطرفين  
 والمشهورات وتحت الحيل الغطاء  
 الاجتهاد التبيين فان المؤمنين  
 هو الرسول المرسل الى الناس  
 لا ارشاد الله الذي هو الثقلان  
 الملك الرحمن فلا ينبغي بسبب حسن  
 لي وكذلك لا ينبغي واحدا من  
 واستيد وفلان وفلان ولا ان  
 العقل لا يستوي في شرايط  
 او معتقده ما لم يجد بهدته فان  
 الوصية لا تتعلق بخصوص رايه  
 نافعة في الوصية الى الحق والمنع  
 قد تمت هذه الكلمات في منزل  
 الرضا عليه الف التحية والثناء بعد

منها

من هذا النوع من تبرع المال  
 على وجهه الخاص من اجل نفسه  
 التي هي من اجل الفتح الشكائي  
 الشكائي والى بيتي المعصومين

منه

قد فرغ من توبه

التي هي من اجل

منها

منها







کتابخانه  
مجلس شورای ملی







عالم فرشت  
البار

خطی  
۱۹